تساؤلات جدلية

حول الإسلام وتعليقات

إعداد

د. سعيد إسماعيل صيني

١٤٣٠هـ

الطبعة الرابعة

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
صيني, سعيد إسماعيل
تساؤلات جدلية حول الإسلام وتعليقات./ سعيد إسماعيل صيني.- المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ
٩٦ ص, ١٤×٢١ سم
ردمك: ٠ - ٣٢٣١ - ٠٠ – ٦٠٣ - ٩٧٨
١- الإسلام – أسئلة وأجوبة ٢- الإسلام – دفع مطاعن أ- العنوان
ديوي ٢١٠.٧٦ ١٤٣٠/٥٦١٦

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٥٦١٦
ردمك: ٠ - ٣٢٣١ - ٠٠ – ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الرابعة

١٤٣٠هـ

<u>* يطلب من *</u>

<u>* كندا:</u>

١. العتيق للمنشورات الإسلامية
١١ بروكرس ايونيو سويت رقم ٧
تورنتو اونتاريو M1P 4S7 كندا
تلفون: 001-416-335-1179 فاكس: 001-416-335-1145

<u>* المملكة العربية السعودية:</u>

١. مكتبة دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة
ص. ب. ٣٨٤٨, تلفون: ٨٢٢٠٦١٧ ، فاكس: ٨٢٦٦٧٥٢
٢. دار الهديان للنشر والتوزيع، الرياض
ص. ب: ١٥٠٣١ الرياض: ١١٤٤٤
تلفون: ٤٦١٣٩١١, فاكس: ٤٦٣١٦٨٥, quran@istar.cm
٣. ركن الدعوة أبراج شركة مكة الدور الثاني رقم: ٢٠١، مكة المكرمة



قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة الطبعة الرابعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين الذين بعثهم الله رحمة للعالمين. ورضي الله عن أصحاب محمد الميامين وعن جميع حواريي الأنبياء المخلَصين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

من الأخطاء الشائعة المقصودة وغير المقصودة نقد مصداقية التشريعات الربانية ومحاكمتها، بالاستناد إلى قدراتنا العقلية ذات الوسائل المحدودة في الإدراك والاستيعاب. فحاسة السمع والبصر والشم ... عند الإنسان حتى مع استعمال أحدث الوسائل التي تُقوِّيها لا تزال عاجزة عن إدراك الكثير من الأشياء التي نعيش بينها ومعها.

في الواقع, هناك نوعان مختلفان من المناهج لتوثيق المعرفة التي نكتسبها: المنهج النقلي والمنهج العقلي. ويعتمد المنهج النقلي على مصداقية من ينقل إلينا المعرفة المحددة سواء أكان واحدا أم أكثر، وسواء أكان سلسلة من الأفراد أم من الجماعات. وأما المنهج العقلي فيعتمد بصورة رئيسة على ما تدركه حواسنا الخمس وما تُوصلنا إليه قدراتنا الاستنتاجية عند الاطلاع على تلك المعرفة.

وعندما يتعلق الأمر خاصة بالمعلومات المنسوبة إلى الخالق تعالى مباشرة، مثل الكتب المقدسة، فإن الجيل الثاني الذي لم يعايش الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يجد مفرا من ترجيح كفة أدلة المنهج النقلي عند توفرها، ثم تأتي بعد ذلك أدلة المنهج العقلي. وذلك لأننا عندما نستعرض تاريخ تطور العلم نجد أن البشر لم يتمكنوا من فهم كثير من الأشياء الطبيعية الموجودة منذ الأزل إلا بصورة متدرجة عبر العصور الطويلة ومن خلال الجهود المضنية. ولا يزال الكثير مما أوجده الخالق سبحانه غامضا، لم يتمكن العقل البشري المحدود من التعرف عليه أو اكتشاف حقيقته أو فهمه. وكثير من الاكتشافات العلمية

تثير الاستغراب والشك، ولكنا نثق فيها لثقتنا في المصادر التي وصلتنا عن طريقها، أي نحن نتقبلها ليست لأن الأدلة العقلية العادية تثبت وجودها، ولكن لأن الأدلة النقلية هي التي تثبت وجودها.

ومن الأخطاء البارزة أيضا أن يحيط الإنسان بجزء محدود من نظام بديع عظيم متكامل وشامل ويتجرأ على نقد هذه الجزئية الصغيرة، مستندا إلى معلوماته المحدودة وقدراته العقلية المحدودة. وتعظم خطورة هذه الأخطاء إذا كانت هذه النصوص مقدسة ونسبتها إلى الخالق ثابتة بشكل قطعي أو شبه قطعي. وقد يحدث هذا الخطأ، أي خلع بعض المدلولات على النصوص بعد تجريدها من سياقاتها الطبيعية ليس بسبب الجهل ولكن بسبب التهاون أو التحيز لرأي محدد.

ومثال هذا الخطأ أن يناقش الباحث بعض التشريعات السماوية، ومنها الإسلامية من منظور الحياة الدنيا فقط، أو من منظور يُغفل العلاقة بين الحياة الدنيا المؤقتة وبين الحياة الآخرة الأبدية. فالحياة الدنيا ليست سوى مزرعة للحياة في الآخرة. وما نزرعه في الدنيا نحصد منه شيئا يسيرا فيها، فالعبرة بما نحصده في الحياة الآخرة.

ومثاله أيضا أن يناقش الباحث بعض التشريعات الإسلامية المتعلقة ببعض شؤون الحياة، دون النظر في علاقتها بالتشريعات في المجالات الأخرى وعلاقة هذه الأخيرة بها. ومن يناقش بعض أجزاء التشريع متغافلا أو متجاهلا سياقه الطبيعي، فإنه يشبه من يقوم بتقويم جزء من النظام المتناسق المتكامل متجاهلا الأجزاء التي تكمِّلها. وكأني به يقول مثلا: ما فائدة الليل والظلام الذي يثير فينا الرهبة أو الرعب ويكلفنا الكثير لإضاءته، متجاهلا أنه لولا الليل والظلام لما عُرِف النهار ولا الضوء، ولما عرفنا قيمتهما.

ونتيجة لهذه الأخطاء يخرج هؤلاء الباحثون بمدلولات قد تختلف أو تتعارض تماما مع المقصود الصحيح. ولهذا فإن العاقل عندما ينقد أجزاء من

النصوص المقدسة أو يقوم بعملية تقويم لها، فإنه لابد أن يتعرف أولا على وظيفة هذا الشيء في النظام بأكمله قبل أن يمدحه أو يقدح فيه.

وعموما فإن الكتاب يهدف إلى تحقيق أمرين:

١- الإجابة على التساؤلات الساخنة حول الإسلام، في مجالات العقيدة والعبادات والتشريعات، وحقوق الإنسان، ونشر الإسلام، والموقف من الإرهاب والعنف، والمرأة ومكانتها، ومفهوم التطرف والشريعة الإسلامية.

٢- التعريف بالقضايا الكلية في الإسلام بأسلوب منطقي.

واستجابة لبعض المقترحات التي عبر عنها أصحابها بقوة فقد حرص المؤلف في هذه الطبعة على الالتزام بالمنهج التالي:

١- اختيار الأسئلة الأكثر ورودا ليس على ألسنة غير المسلمين فحسب ولكن على ألسنة المسلمين أيضا.

٢- الاستعانة بأمثلة من الواقع لشرح القضايا المطروحة للحوار باختصار شديد، مع الاقتصاد في استخدام الأدلة النقلية.

٣- الاقتصار على الرأي المرجح عند اختلاف الآراء بدون تعارض صريح.

٤- الحرص على عرض وجهات النظر المتعارضة وأدلتها عندما يكون التعارض صريحا.

٥- استبعاد المعلومات غير وثيقة الصلة بالتعاليم الإسلامية نفسها.

والكتاب ليس إلا ثمرة الاستفادة من كل ما اطلعت عليه، إضافة إلى تجاربي الشخصية. وأشكر جميع من استفدت من مؤلفاتهم ومن ملاحظاتهم، والشكر والمنة لله أولا وآخرا على نعمه التي لا أحصيها. وأسأل الله أن يجزل الثواب لكل من أسهم بجهد أو رأي في إنجازه ونشره، وأن ينفع بهذا الكتاب جميع عباده.

د. سعيد إسماعيل صيني

المدينة المنورة ١/٦/١٤٣٠هـ

الإسلام عقيدة وعبادات وشريعة

الإسلام مجموعة من المعتقدات والعبادات والتشريعات والمبادئ الأخلاقية. وهو الصيغة الأخيرة للرسالة الربانية التي جاء بها آدم عليه السلام وقام بتجديدها رسل الله الذين جاءوا من بعده ومنهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد خاتم النبيين عليهم الصلاة والسلام جميعا.[١] وهذه الرسالات جميعها تدعو إلى ما يحقق السعادة للبشرية في الحياة المؤقتة وفي الحياة الأبدية، ولكن كل رسالة منها كانت تتسق مع البيئة الزمانية والمكانية التي جاءت فيها. وجاء الإسلام رحمة لجميع المخلوقات المكلفة (الجن والإنس) وخاتم الرسالات السماوية كلها. يقول تعالى مخاطبا رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[٢] ويقول:﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾[٣] .

ما المعتقدات والعبادات الأساسية؟

إن المعتقدات الأساسية في الإسلام ترتكز على الحقيقة التي تؤكد بأن الحياة الدنيا ليست قصة كاملة. وذلك لأسباب منها: أن بعض الناس يولدون ليستمتعوا بذكائهم أو بالثروة التي يرثونها، بينما آخرون يولدون ليعانوا من بلادتهم أو فقرهم. ويصبح البعض ضحايا عدوان آخرين قد يفلتون من العقوبة في هذه الدنيا. كما أن البعض ينعمون بحظوظهم الطيبة وآخرون يشقون بحظوظهم السيئة طوال حياتهم. إذا كانت هذه الحياة هي كل شيء، فأين العدالة إذاً؟ ولهذا يؤكد الإسلام وجود حياة أبدية تتم فيها المحاسبة النهائية وتتحقق فيها العدالة المطلقة.

---

(١) سورة الأحزاب: ٤٠.
(٢) سورة الأنبياء: ١٠٧.
(٣) سورة الأحزاب: ٤٠.

إن المعتقدات الأساسية الأصلية ثابتة عبر الرسالات السماوية السابقة، وهي حسب الإسلام تتمثل في الإيمان بوحدانية الخالق ووجوب طاعته وصرف العبادة له وحده. فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾.[١] وتتمثل المعتقدات الأساسية في الإيمان بالله وحده وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.[٢]

وتتكون العبادات الأساسية من أركان الإسلام، أي الإقرار بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا.[٣] وهي عبادات متصلة بحياة الإنسان اليومية. فالصلاة خمس مرات، في أوقات محددة، وبشروط منها الطهارة والوضوء، تدرب الإنسان على العناية بالوقت وبالنظافة وبالتنظيم. وهي أيضا تنبهه إلى ضرورة الإخلاص والتركيز فيما يؤديه الإنسان من عمل، وإلى ما لخالقه عليه من حقوق... وتذكِّر الزكاة الإنسان بحقوق بني جنسه من البشر، ويذكر الصيام بضرورة الإشفاق على المخلوقات التي لا تؤذي. ويذكِّر الحج بضرورة التواصل والاجتماع والتعاون بين الناس.

وصحيح أن بعض الأعمال في العبادات الإسلامية تشبه في ظاهرها الطقوس الوثنية، مثل الصلاة إلى الكعبة والطواف بها. بيد أن هناك فرقا شاسعا بين الاثنين. فالطقوس الإسلامية ذات المظهر غير المنطقي هي أوامر ربانية مباشرة. لهذا فإن القيام بها يعني الطاعة التامة لله سبحانه وتعالى. أما الطقوس التي يحدثها الناس، سواء أكانت منطقية أم غير منطقية، فإنها انحرافات عن التعاليم الربانية الأصلية.

---

(١) سورة النساء: ٤٨، ١١٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٥.؛ وصحيح مسلم: الإيمان.

(٣) صحيح مسلم: الإيمان.

ويلاحظ أن العبادات الأساسية ومكوناتها الأساسية- كما هو الحال بالنسبة للمعتقدات- لا تتأثر بتغير وسائل العيش وظروف الحياة المتجددة إلا في الحدود الضيقة رأفة بالإنسان (مثل قصر الصلاة في السفر، وتأجيل الصيام إلى أيام أخر) فهي ثابتة منذ أن جاء بها الإسلام.

أما التشريعات الخاصة بالعلاقة بين البشر فقد تتأثر بأساليب المعيشة ووسائلها المتغيرة والمتجددة، ولكن لأن الإسلام خاتم الرسالات السماوية وللعالمين جميعا فقد كفل لها خالق الكون صفات تجعلها قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان.

كيف يمكن تطبيق شريعة جاءت قبل أربعة عشر قرنا؟

نعم، قد يستغرب البعض من أن الإسلام جاء قبل أربعة عشر قرنا ومع هذا تصلح تشريعاته لهذا العصر. وهنا ينسى هؤلاء أن البشر استطاعوا وضع مبادئ دستورية دامت القرون الطويلة فكيف بخالق هذا الكون وخالق الإنسان الذي يعلم ما كان وما سيكون ولا تخفى عليه خافية؟

ما حكم طرح المسلم هذا السؤال؟

إن المتسائل من المسلمين ينسى أن انتماءه إلى الإسلام يقتضي إيمانه –بدون جدل– بأن التشريع الرباني المحدد مادام منسوبا إلى الخالق بصورة قطعية أو شبه قطعية ودلالته صريحة فإن مجرد شكه قد يؤدي به إلى الكفر ويعرضه للعقوبة الشديدة. فالله الذي خلق السنن الكونية منذ الأزل قادر على أن يضع تشريعات صالحة للتطبيق إلى يوم القيامة. ولهذا ينبغي أن لا يتجرأ الخلق على مناقشة ما شرعه الله، خالقهم وخالق كل شيء. وذلك لقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾.[1]

---

(١) سورة النساء: ٦٥. وانظر: ٥٩، ١٠٥؛ سورة آل عمران: ٢٣-٢٤ ؛ سورة المائدة: ٥٠؛ سورة الأنعام: ٥٧، ١٠٥؛ سورة يوسف:٤٠ الشورى: ١٠؛ سورة النور: ٤٧- ٤٨، ٥١.

وينسى المسلم الذي يطرح هذا السؤال أنه لا يملك حرية الاختيار بين أوامر الله، يأخذ منها ما يشاء ويتجاهل منها ما يشاء، وذلك لقوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾[١].

وهنا تنبغي الإشارة إلى ضرورة التفريق بين ثلاثة أنواع من التسليم:

١. التسليم لتشريع الله كمبدأ عام، ويشمل التسليم لكل ما تثبت نسبته إلى الله، سواء أكان صراحة أم عن طريق الاستنباط أو القياس. وينبغي أن يكون التسليم فيه تاما.

٢. التسليم للنصوص قطعية الثبوت وقطعية الدلالة، وينبغي التسليم لها تسليما لا مناقشة فيه.

٣. التسليم لبعض المدارس الفقهية أو الآراء الفقهية بصفتها هي التي تمثل الإسلام دون غيرها. وهذا التسليم لا يجوز إلا على وجه الترجيح -حسب علم المسلم- وليس على وجه الجزم. فالتعدد المقبول في الآراء أمر ثابت في السنة.

ومن زاوية أخرى، فإنه نظرا لضرورة تجنب التعارض بين الأحكام الصادرة عن المحاكم الرسمية في الدولة الواحدة، قدر الإمكان، فإنه يجوز تقنين الشريعة، أي توحيد مصادر الاجتهادات المقبولة رسميا في تلك الدولة، سواء بتحديد المذهب المشهور المعتمد أو المراجع المعتمدة.[٢]

---

(١) سورة البقرة: ٨٥.

(٢) القاسم ص ٢٣٣-٢٧٣.

وهذا بالتأكيد لا يعني أن جميع القضاة سيصلون إلى رأي واحد في جميع القضايا، وذلك لأن عوامل التعدد كثيرة.

والمسلم الحق يؤمن بأن هذه التشريعات كفيلة بتحقيق السعادة والسلام في الدنيا للمخلوقات المكلفة كلها[1] إذا عمل بها معظمهم. وهي كفيلة بتحقيق السعادة في الدنيا وفي الآخرة إذا عمل الفرد بمعظمها. وبعبارة أخرى، فإن أثر الشريعة الإسلامية لا يقتصر على الحياة المؤقتة في الدنيا، بل يشمل الحياة الأبدية. ولا يمكن للمسلم حقا تجاهل هذه المعتقدات. فالمسلم إذا ثبت لديه أن هذه التشريعات هي من عند الله فإنه لابد أن يؤمن بأنها أفضل من أي تشريع قد يتوصل إليه الإنسان بمحض اجتهاده. فالله هو خالق الناس وأعلم بما يجعلهم مؤهلين للسعادة في الحياة المؤقتة وفي الحياة الأبدية.

ويشمل الإسلام القواعد العامة والتفصيلية التي تغطي مختلف جوانب الحياة الدنيا، بما في ذلك المعتقدات والعبادات والمعاملات والآداب العامة. وهو وحدة تشريعية ربانية متكاملة تعالج المكونات الأساسية للإنسان، وتحدد نوع العلاقة بين الخالق والمخلوق، ونوع العلاقة بين المخلوقات.

ولم يترك الإسلام مجالا من مجالات الحياة إلا وقد وضع له القواعد اللازمة التي تتسق مع مجموعة القواعد الرئيسة الأخرى لتشير إلى وحدانية الخالق المشرع. وتقوم القاعدة الرئيسة بوظيفة المحور الذي تتفرع عنه مجموعة القواعد الفرعية، أو الاستثناءات.

---

(١) المخلوقات التي منحها الله: حرية الاختيار بين الشر والخير، وزودها بالهداية بواسطة الرسل، ومنحها القدرة على استيعاب هذه الهداية والعمل بموجبها؛ وهم الجن والإنس. انظر للتفاصيل إسماعيل، كشف الغيوم عن القضاء.

وسيتضح أثناء المناقشة للموضوعات المختلفة أن الإسلام أقدر على الموازنة بين الواقع والمثالية، وأقدر على الموازنة بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وأقدر على الموازنة بين مطالب الحياة المؤقتة ومطالب الحياة الأبدية. كما سيتبين لنا أن التشريعات الإسلامية أثبتت قبل أربعة عشر قرنا، حقوقا للضعفاء لم تضمنها التشريعات البشرية إلا في قرون متأخرة ولا تزال قاصرة عن إثبات بعضها.

ما نوع العلاقة بين الشريعة الإسلامية وبين الواقع؟

صحيح أن البشر بما منحهم الله من الفطرة السليمة والمعرفة المكتسبة يمكنهم إدراك بعض أسرار التشريعات الربانية، ولكن ليس لهم الادعاء بأنهم مؤهلون لمعرفة حكمة التشريعات الربانية كلها أو معرفتها معرفة تامة. وبعبارة أخرى، فإن عدم إدراكنا لأسرار بعض التشريعات الربانية ليس دليلا على عدم صلاحيتها أو كفاءتها في التعامل مع الواقع المتغير.

إن من يدقق النظر حتى في العبادات يلاحظ ظاهرة التفاعل بين النصوص والواقع بارزة. فعند تعذر الماء يغني التيمم عن الوضوء والغسل. والمقيم مثلا عليه أن يصلي أربع ركعات في صلاة الظهر والعصر والعشاء، أما المسافر فيكفيه أن يصلي ركعتين فقط في هذه الأوقات.

ومن يتتبع نزول الوحي وكثيراً من الأحكام الشرعية يجد ظاهرة التفاعل بين النصوص والواقع بارزة أيضا. فقد استغرق نزول التشريعات ثلاثا وعشرين عاما. وتم تحريم الخمر مثلا على مراحل.

كما تبرز هذه الظاهرة في الاختلاف المقبول بين فقهاء المسلمين في كثير من القضايا لأسباب مقبولة.

ويضاف إلى صور التفاعل بين النصوص والواقع - في عهد النبي صلى الله عليه وسلم- ما يتعلق بالناسخ والمنسوخ، حيث ينسخ نص أحدث نصا أقدم يرتبط كلاهما بوقائع متماثلة.

وهنا يبدو من المناسب التأكيد على أن هناك فرقا بين إلغاء الحكم

المحدد المنصوص عليه صراحة وبين إيقاف تطبيقه في حالة من الحالات لعدم توفر شروط تطبيقه. ومن هذه الحالات الشهيرة التي تم فيها إيقاف التطبيق مع عدم نسخ الحكم ما ثبت عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، بالنسبة لنصيب المؤلفة قلوبهم، في عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه. فقد كان بعض الكافرين يحاولون استغلال نصيب المؤلفة قلوبهم مع إصرارهم على رفض الإسلام وقد اتضح الحق وعز الإسلام بأنصاره.[١] ويندرج فيها أيضا إيقافه حد السرقة في عام المجاعة.[٢]

فعمر رضي الله عنه هنا، لم يلغ هذه الأحكام – كما يحب البعض أن يفهم عن قصد أو غير قصد – ولكن رأى عدم توفر شروط تطبيق الحكم غير المنسوخ فتوقف عن تطبيقه. فهناك فرق بين إلغاء الحكم والتوقف عن تطبيقه لعدم توفر بعض الشروط.

وهناك شبهة أخرى؛ وهي أن موافقة عمر ابن الخطاب على إسقاط "الجزية" عن نصارى بني تغلب لم يكن إلغاء للجزية المفروضة، ولكن تغييرا للتسمية وتعديلا في الكمية، إذ أخذ منهم ضعف الزكاة.[٣] وهناك فرق بين إلغاء الحكم والتعديل الخفيف لتحقيق مصلحة عامة متيقنة.

والضريبة التي قد تفرضها الدولة الإسلامية اليوم على المسلم قد تستنفد مدخراته التي يحول عليها الحول، فلا يحتاج إلى دفع زكاة؛ وقد تأتي على بعضها فتنقص من مقدارها. كما قد يندرج ما كان يسمى بالجزية المفروضة على المواطن غير المسلم في الضريبة السنوية أو في غيرها ولا يمثل إلا جزءا ضئيلا منها.

---

(١) النحوي، الشورى ص ٤٣٨.

(٢) مسند الشافعي ج١: ٢٢٤.

(٣) أبو يوسف ص ١٢٩-١٣٠.

ما أبرز أسباب ديمومة الشريعة الإسلامية؟

صحيح أن التشريعات الخاصة بالعلاقة بين البشر قد تتأثر بأساليب المعيشة ووسائلها المتغيرة والمتجددة، ولكن لما كان الإسلام خاتم الرسالات السماوية وموجها للعالمين جميعا فقد كفل خالق الكون لهذه الرسالة صفات تجعلها قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان. ومن هذه الصفات ما يلي: [١]

أولا – تركيز النصوص التشريعية قطعية الثبوت على القواعد العامة ولاسيما في المصدر الأول، القرآن الكريم وبعض أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، مثل التأكيد على طاعة الله فيما أمر به ونهى عنه، والعدل وتحريم الظلم وإباحة البيع وتحريم الربا، وجعل الزواج الصيغة الوحيدة للتعاون الأكمل المشروع بين الذكور والإناث...

ثانيا - جعل القواعد الأساسية أومحاور هذه التشريعات ترتكز على المكونات الأساسية الفطرية للمخلوق المكلف مثل العنصر الروحي والعقلي والنفسي والعضوي، وطبائعها الأساسية واحتياجاتها الأساسية الثابتة.

ثالثا – فصّل الإسلام بعض النصوص، ولاسيما في السنة النبوية واعتبرها من الأمور الثابتة التي لا تخضع للتغيير، مثل الاحتياجات الأساسية لسعادة المخلوقات المكلفة (الإنس والجن) في الدنيا وفي الآخرة، أو التي ينبغي أن لا تخضع للتغيير، مثل الواجبات والمحرمات بصورة قطعية. وهذه نسميها بالثوابت مقارنة بغيرها التي يمكن إدراجها في المتغيرات أو الخصوصيات.

فالتغيير والتجديد وإن كان لا يلمس إلا أساليب العيش ووسائله ينبغي أن لا يخرج عن الفطرة التي توازن بين احتياجات السعادة في الدنيا واحتياجات السعادة في الآخرة. والتشريعات الربانية هي التي تقرر ما هو مباح ولا يخل

---

(١) وانظر مثلا: القاسم ص ١٩٧– ٢٠٤.

بالفطرة وما هو مضر للإنسان ويفسد الفطرة. فخالق الكون المحيط بكل شيئ علما أعلم بالوسائل الأكثر فاعلية في حفظ الفطرة وما يصلح خللها.

أما أمزجة الناس وأذواقهم وأهواؤهم فهي ليست مؤهلة لأن تكون الحكَم في الأمور التي لا يحيطون بحقيقتها إحاطة تامة أو كافية، وذلك بصرف النظر عن تفوقهم العلمي في بعض المجالات. فمعرفة الإنسان وقدراته على الإدراك والإحاطة بالوسط المحسوس الذي يعيش فيه محدودة. وقدراته للإحاطة بما هو غير محسوس، أي ما لا يمكن إدراكه بالحواس الخمس أكثر ضعفا. ولهذا فهو يجهل الكثير منها حتى مع الاكتشافات العلمية الهائلة مع أنه مضطر إلى التعامل معها.

رابعا – جعل الخالق المصادر الرئيسة للتشريعات فيما يلي:

١. القرآن الكريم. وهو كلام الله مضمونا وقالبا. ويتم حفظه رواية، أي سماعا من حافظ إلى حافظ إلى أن يصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، بواسطة سلاسل من الرواة متعددة. وهذا إضافة إلى حفظه كتابة.

٢. السنة النبوية. وهي أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وإقراراته، أي مجموعة من التطبيقات العملية لما ورد في القرآن الكريم ولما نزل عليه من الوحي غير المباشر في كافة مجالات الحياة. وقد تم حفظه سماعا وتسجيله باستخدام قواعد للتحقق من نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تتراوح بين الصارم والجيد، بحسب منهج من قام بالتسجيل. وقد تم تسجيل معظم السنة بقواعد صارمة.

٣. الاجتهاد. ويتضمن تفسير ما يحتاج إلى تفسير من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية والاستنباط منهما لحل مشكلات الحياة في الواقع. ويتضمن القياس على أحكام القرآن الكريم والسنة النبوية، إضافة إلى الاسترشاد بهما في الوصول إلى الأحكام اللازمة لمواجهة قضايا الحياة المتجددة، باستخدام العقل المحض في القضايا التي لم ترد فيها إشارة في الكتاب أو في السنة من قريب أو من بعيد، بشرط عدم تعارض هذه

الأحكام مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الموثقة.

وبعبارة أخرى، يندرج تحت الاجتهاد المصادر التي تسمى:[١] القياس[٢] والاستحسان[٣] والعرف[٤] والمصالح المرسلة[٥] وسد الذرائع[٦] والاستصحاب.[٧] وهذه مصادر يقوم العقل فيها بدور رئيس. كما يسهم العرف في منح التشريع الإسلامي قدرة على التكيف مع البيئات المحلية.

وهذه المصادر تترك مجالا واسعا للمرونة والتعدد في الآراء المقبولة وفي تفاعل النصوص مع الواقع المتغير من حيث أساليب الحياة ووسائلها.

ويختلف هذا تماما عن الاعتماد كلية على العقل البشري القاصر، وتحريف القيم عن الفطرة البشرية، وتكييف الأحكام حسب أهواء أغلبيةٍ[٨]من البشر وأذواقهم التي قد تنحرف نسبيا أو بالكلية عن الفطرة

---

(١) انظر مثلا أبو زهرة ص ٢١٨-٣٠٥؛ يعقوب ص ١٢٨-٢٣٧؛ الريسوني للاستحسان ص ٨٠-٩٠.

(٢) هو قياس مسألة فقهية ليس لها حكم على مسألة فقهية مماثلة في العلة لها حكم في الكتاب أوالسنة، وذلك لاشتراكهما في العلة. ومثاله عدم توريث الموصَى له إذا قتل الموصِي قياسا على عدم توريث الوارث إذا قتل مورثه.

(٣) الاستحسان هو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لتحقيقه مصلحة لا تعارضها النصوص.

(٤) العرف ما اعتاده الناس من معاملات واستقامت عليه أمورهم.

(٥) المصلحة المرسلة هي المصلحة المعترف بها، ولكنها لم ترد في الكتاب والسنة.

(٦) سد الذرائع هو تحريم الوسيلة التي تؤدي في الغالب إلى ارتكاب محرم.

(٧) الاستصحاب ليس للوصول إلى قاعدة شرعية جديدة، ولكن لتشخيص الواقع. ومثاله إذا كان لدينا دليل بأن فلانا قد تزوج بفلانة، فهما متزوجان إلا أن يأتينا دليل يثبت طلاقهما.

(٨) الأغلبية قد تكون صحيحة وقد تكون أغلبية زائفة بسبب الزيادة المحدودة او المزيفة عمدا أو بسبب تطور وسائل الإقناع وأساليبه في عصر الاتصال الجماهيري، سواء أكانت إقناعا بالتهديد الصريح أو المبطن أو الإغراء بالمال أو الحصول على مصلحة.

التي فطر الله الناس عليها. فالمقياس الذي يفصل بين الاجتهاد المقبول منها والمرفوض – في الإسلام - ليس المزاج البشري وهواه، ولكن الوحي الرباني والاجتهاد المسترشد به.

وهنا نلاحظ أن الاجتهاد في الشريعة يحتاج إلى أدوات ينبغي توفرها لدى المجتهد. ولعل مما يجسد هذه الحقيقة المثال التالي:

هناك حديث نبوي يقول «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الأخرى شِفَاءً».[1] وقد يفهم أحدهم أن هذا الحديث، وقد جاء بصيغة الأمر، أنه ملزم، لعدم فهمه شيئا في أصول التشريع الإسلامي. وقد يذهب أبعد من ذلك فيعتقد أن الحديث يصلح مستندا للتنازل عن النظافة في المأكولات المعروضة في الأسواق. وقد يقصد هذا الشخص الاستهزاء بالحديث فلا يستهزئ إلا بنفسه. وقد يكون مخلصا فهو يحتاج إلى تعلم القواعد اللازمة لفهم التشريع الإسلامي. فالحديث يكشف عن حقيقة علمية ويرشد إلى طريقة الاستفادة منها بالنسبة للشراب فقط إذا رغب الإنسان في ذلك. وليس تعميمها بطريقة عشوائية، تهدد حياة الناس.

وقد يستغرب بعض المسلمين من هذا الحديث النبوي والحديث الآخر الذي يفيد بأن أبوال الإبل تعالج بعض الأمراض.([2]) مع انهما حديثان صحيحان. وفي الوقت نفسه يصدقون الاستكشافات البشرية التي تفيد، مثلا بأن سم الأفاعي يُعتبر مصلا ذا طبيعة وقائية وعلاجية.

وقد تكون خلفية هذا المسلم عن التشريعات الغربية ممتازة، ولكن معلوماته عن التشريع الإسلامي محدودة، فيغفل عن القواعد التشريعية

---

(١) صحيح البخاري: بدء الخلق.

(٢) صحيح البخاري: الجهاد والسير.

الأخرى التي ينبغي مراعاتها مثل: النظافة من الإيمان، ولا ضرر ولا ضرار. ويحدث هذا في الغالب بسبب تعودّ المسلم على النظر إلى النصوص الإسلامية بمنظار التشريع اللاديني فيختلط عليه الأمر. ولو تأمل أفكاره هذه جيدا فربما أنكرها هو بنفسه.

٤. الإجماع. وهو نفسه الاجتهاد ولكنه الاجتهاد الذي يكتسب قوة إضافية بإجماع العلماء عليه في عصر محدد، مثل جيل الصحابة وجيل التابعين. وهو يأتي من حيث القوة بعد القرآن الكريم والسنة النبوية. ويضعه علماء الأصول عادة بعدهما. فالترتيب الشائع مبني على درجة القوة وليس على الترتيب التسلسلي.

ولهذا ليس من المستغرب أن تتوفر للتشريع الإسلامي مرونة كافية للتعامل بكفاءة مع المشكلات المستجدة في الحياة. فهو وإن كان مؤسسا على قواعد راسخة تعود إلى قرون عديدة فإنه مرن بحيث يسمح بالتفاعل بطريقة متقنة مع الواقع حتى المتجدد. وتظهر المرونة في صور متعددة، منها ما يلي:

١ - التعدد المقبول في اعتماد بعض النصوص ورفضها أو الترجيح بينها. وقضية غربلة النصوص لا يكفيها الاقتصار على تحكيم العقل البشري القاصر. فهذا سيؤدي بالكثير إلى رفض حتى الاكتشافات العلمية مثل استعمال سم الثعبان القاتل مصلا ضد أمراض خطيرة. ولهذا لابد من الاعتماد على النقل الموثوق أيضا.

٢ – التعدد المقبول في تفسير النصوص والاستنباط منها. فالمناهج قد تختلف ولو قليلا، وكذلك تختلف المداخل والخلفيات الشخصية من معلومات وتوجهات، وتختلف درجة الوعي بالسياقات ودرجة فهم اللغة التي ورد بها النص.

٣ – التعدد المقبول في تشخيص الواقع. فكثير من الناس قد يختلفون في تشخيص الواقع رغم استخدام الوسائل الدقيقة المتوفرة حتى في الأمور المادية المحسوسة.

٤ – التعدد المقبول في المطابقة بين النصوص والواقع، ومثال ذلك: هل حكم الربا ينطبق على البيع بالتقسيط، إذا كان البائع بنكا يتعامل – في الأصل - مع الأموال وليس في بيع الأعيان. وهل تندرج جميع أنواع المسابقات ضمن القمار المحرم؟

٥ – التعدد المقبول في اختيار بعض المصادر الثانوية، مثل الاستحسان وعمل أهل المدينة، واعتماد أقوال الصحابة وشرع من سبقنا.

حقوق الإنسان في الإسلام

لقد ميّز الله الإنسان بميزات عديدة، إذ يقول تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾.[١] وجعل الله الإنسان خليفة في الأرض[٢] ومنحه الحرية للاستمتاع بخيراتها واستثمارها لصالح حياته الدنيوية والأبدية مع تحميله مسؤولية تعميرها وإقامة العدل فيها.

وجعل الله الناس جميعا من أصل واحد، أي التراب[٣] ثم جعلهم يتكاثرون من أب واحد وأم واحدة.[٤] ولهذا يؤكد الرسول صلى عليه وسلم بأنه «لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى».[٥] وهذا يختلف عن المساواة المطلقة التي تنادي بها الشعارت البشرية المبالغ فيها.

ومن تكريم الله الإنسان أن خلقه في أحسن صورة.[٦] وأوجب على والديه منحه اسما طيبا، وجعل من السنة الاحتفال بقدومه وتقديم قربان إلى الله من أجله، وأوجب حسن تربيته ليكون من المفلحين في الدنيا وفي الآخرة. كما جعل له حقوقا كثيرة على مجتمعه.[٧]

ما مفهوم العدالة والمساواة في الإسلام؟

يميز الإسلام بين العدالة والمساواة، وذلك لأن العدالة مطلقة. أما

---

(١) سورة الإسراء: ٧٠.

(٢) سورة البقرة: ٣٠؛ سورة الأحزاب: ٧٢.

(٣) سورة آل عمران: ٥٩.

(٤) سورة النساء: ١.

(٥) مسند احمد: باقي سند الأنصار.

(٦) سورة التين: ٤.

(٧) المحيسن الناصر ودرويش ص ٩٩-٣٩٩؛ صيني، الإسلام والتنشئة السياسية.

المساواة فتكون مطلقة ونسبية، ولا تكون مساوية للعدالة إلا إذا كانت نسبية.

لقد خلق الله الناس وميّز بعضهم على بعض في المنح الفطرية (مثل الذكاء) ومنحهم الفرص المتميزة للحصول على المنح المكتسبة (مثل الثروة القابلة للوراثة) ليكمل بعضهم بعضا. وهذا لا يعني انتفاء العدالة. فالمساواة المطلقة شيء مختلف تماما عن العدالة، بل إن بعض أنواع المساواة منافية للعدالة. ومثال ذلك المساواة بين الكسول والمجد، وبين الذكي والغبي، والمعلم والطالب، والأب والابن، وأفراد الأسرة الواحدة وغيرهم، والمواطنين وغير المواطنين. ولهذا كانت الاختبارات ومسابقات التمييز المشروعة المبنية على الاختلاف والتنوع الإيجابي. ولهذا كانت الطاعة من البعض للبعض الآخر ضرورية حتى تستقيم أمور المجتمعات والدول والكون، لا فرق بين المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية.

ومع أن باب الارتقاء في مجال المفاضلة المبنية على الصفات المكتسبة مفتوح وفي الموروثة مغلق نسبيا، فإن الزيادة في كليهما يقابلها زيادة في المسؤولية. فمثلا, كلما كان ذكاء الإنسان أكثر كانت مسؤوليته تجاه نفسه وتجاه المجتمع أكبر. وكلما كان ماله أكثر كانت مسؤوليته أكبر.

وأما المساواة النسبية فهي التي يمكن أن تكون مساوية للعدالة. فالعدالة هي منح كل ذي حق حقه الذي يستحقه أو يتناسب مع طبيعته، وليس مساواة الإنسان بمن يختلف عنه في الصفات الفطرية (الأنوثة والذكورة، والسبق الزمني بين الأب والابن) أو المكتسبة (الاجتهاد والكسل).

ولهذا كانت المساواة العادلة في المحاسبة مبنية على مقدار الجهد المبذول مقارنة بالإمكانات المتوفرة، وليس على الحجم النهائي للكسب. وبعبارة أخرى، هي محاسبة مبنية على نسبة حجم الإنجاز إلى حجم المنح الموروثة.[1]

---

(١) إسماعيل، كشف الغيوم ص ٦٣-٧١.

كما تقتضي العدالة في الإسلام أن تكون هناك مكافأة وافية وعقوبة مجزية وتصفية عادلة للحقوق بين المخلوقات. لهذا لا يعتبر الإسلام الحياة الدنيا قصة كاملة، وإنما يعتبر الحياة الأبدية في الآخرة جزءا متمما لا غنى عنه. ففي الدنيا قد يغرق المحظوظ بمساعدة الآخرين في نعيم الدنيا دون بذل جهد يُذكر؛ وقد يموت المجتهد قبل الحصول على المكافأة المستحقة لقاء جده واجتهاده. وفي الدنيا قد ينعم الظالم بظلمه و ينجو من العقوبة اللازمة؛ وقد يموت المظلوم كمدا دون الأخذ بحقه.

ومن هنا جاءت الحاجة إلى المحاسبة العادلة الشاملة في الحياة الأبدية، حيث يلقى المقصر ما يستحقه إلا أن يعفو الله عنه، ويجد المجتهد مكافآته مضاعفة بدون حدود. وفي الآخرة تتم التصفية العادلة النهائية الشاملة للحقوق بين المخلوقات.

ما مفهوم الحرية في الإسلام؟

الحرية في الإسلام لا تعني بتاتا الحرية المطلقة أو شبه المطلقة التي تنادي بها الشعارات اللادينية. فالإسلام دين واقعي شمولي النظرة. لهذا فإن الحرية في الإسلام قضية نسبية، وذلك لأن الإنسان مقيد بشبكة عظيمة محكمة من الأنظمة التلقائية (الأتوماتيكية) التي تسيِّر هذا الكون بمشيئة الله. فالله سبحانه وتعالى أوجد الكون ويخلق ما فيه ويسيره بأمره: كن، فيكون (الأمر المباشر) وبالسنن الكونية أو النظم التلقائية التي خلقها. ولا يقع شيء في هذا الكون إلا بإذنه وبمشيئته، فهو القاهر فوق مخلوقاته.

بيد أن هذا لا يعني أن الله حكم على الناس أن يختاروا الحياة التي يعيشونها في هذه الدنيا، كما يحب البعض أن يفهم عقيدة القدر في الإسلام. فالقدر ليس إلا تسجيلا مسبقا لأفعال العباد، يستند إلى العلم المطلق للخالق. وهو علم لا يقيده قيد الزمان أو المكان أو الحواس المحدودة. فهو علم يحيط بكل شيء موجود في كل زمان أو مكان

إحاطة تامة.[١]

وحرية الإنسان أيضا مقيدة بالمسؤولية تجاه خالقه الذي جعله خليفة في الأرض وسخر له المخلوقات، التي لا تُعد ولا تحصى لينعم بها في هذه الحياة المؤقتة، وليسخرها للحصول على النعيم المقيم في الحياة الآخرة. وترتكز هذه المسئولية بشكل أساس على نعمة العقل، والهداية (التعاليم الربانية)، وحرية الاختيار بين الأسباب ذات النتائج الحتمية أو ما نسميه بالسنن الكونية. كما أنه مقيد بمسؤوليته تجاه نفسه والمخلوقات الأخرى.

ويلاحظ أن الإنسان لا يمكنه الخلاص من قيد السنن الكونية في الأحوال العادية، ولكن يستطيع أن يتجاهل التعاليم الربانية، وإن كان ذلك سيكون على حساب مصيره في الحياة الأبدية بصورة مؤكدة. فالحرية لا تأتي بالمجان ولا يمكن المحافظة عليها بالمجان.

ويضاف إلى ذلك أن حرية الإنسان مقيدة بتقاليد المجموعات التي ينتمي إليها، سواء أكانت الأسرة أم المؤسسة التي يعمل فيها... وما ينطبق على الفرد ينطبق على الأقلية فهي مقيدة بما تقرره الأغلبية في الشؤون العامة. وما ينطبق على الجماعات في الدولة الواحدة ينطبق على الدولة في المجتمع الدولي.

ومن القيود أن الإنسان إذا التزم طواعية بأمر أو بالانتماء إلى جماعة من الناس، ليحصل بموجبها على ميزات العضوية، أن يفي بالتزامه إلى أن تنتهي المدة المحددة للاتفاقية أو إلى أن يتنازل الطرف الثاني، وإلا استحق العقوبة.

ومع هذه القيود فإن الإنسان لديه مجال واسع للحرية في كثير من الأمور. فبالإضافة إلى الحرية في الاختيار بين الصواب والخطأ بمعيار

---

(١) إسماعيل، كشف الغيوم ص ٥- ٥٦،

الدنيا المؤقتة أو بمعيار الحياة الأبدية، فإنه يملك أنواعا من الحريات تندرج كلها تحت حرية التنوع والتعدد المقبول وغير المقبول.

فالتعددية والتنوع من الصفات الفطرية اللازمة لسعادة المجتمع البشري. وبدونها يضعف التنافس الذي يشحذ الهمم لاستغلال الموارد الطبيعية من أجل توفير الرفاهية للإنسان فضلا عن احتياجاته الضرورية. والتنوع ضروري ليتعارف الناس وليتعاونوا. يقول تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾[١].

ماذا عن حرية التعبير للمواطن؟

يظن كثير من المسلمين أن الأنظمة الناجحة في بيئاتها ومنها البيئات الغربية، هي وحدها التي تحقق السعادة للإنسان، وذلك لأنها تمنح الفرد حرية التعبير عن آرائه ومشاعره. ولو سألنا هؤلاء المسلمين أتحبون –حقا- أن يكون للمسلمين تلك الحرية المنتشرة في هذه البيئات وإن كانت تؤدي إلى ما أدت إليه وعلى رأسها التضحية بالحياة الآخرة الأبدية؟ ستكون الإجابة طبعا: لا.[٢]

أما إذا كان المقصود بحرية التعبير هي حرية الأمر بالمعروف (المضمون والأسلوب) والنهي عن المنكر، فإن المسلمين لا يحتاجون إلى أن يستوردوا حلولا أجنبية عن بيئتهم. وهم الأسبق في هذا المجال، ولاسيما بالنسبة للنصح لأصحاب السلطة.[٣] وكل ما يحتاجونه هو القيام بهذا الواجب الديني. فحرية التعبير بهذا المعنى، ليست مجرد حق للمسلم يمكنه التنازل عنه، بل هو واجب

---

(١) سورة الحجرات: ١٣.

(٢) صيني، حرية التعبير.

(٣) صيني، الأمن الفكر والأنظمة.

إسلامي تمليه عليه عقيدته. بيد أن هذا الواجب ينبغي أن يؤدى حسب الضوابط التي حددها الإسلام. ومن أبرز هذه الضوابط أن لا يخالف مضمون الكتاب والسنة وفهم جمهور علماء المسلمين أو منهج الاستنباط عندهم، وأن تُؤدى بالطريقة التي تحقق الهدف من هذه الآلية الضرورية لصلاح أي مجتمع إنساني ولصيانته. ومن أبرز معالم هذه الطريقة أن تكون تنبيها بالمعروف وبالحسنى، وأن لا يتوانى القادرون في المجتمع عن القيام بهذا الواجب ولو تعرضوا للأذى. ومن واجب المجتمع أن يشجع عليه بالتدريب اللازم وبتوفير البيئة الضرورية لازدهاره. ومن متطلبات هذه البيئة عدم حصره كله في فئة محددة باعتبارها معصومة، وأما غيرهم فهم الذين يحتاجون إلى التوجيه، أو باعتبارها المسؤولة الوحيدة، أما الآخرون فهم غير مسؤولين.

فبالنسبة للأسرة مثلا، ليس هناك ما يسهم في حماية أفرادها من الإنحراف في الخفاء دون علم الأب، مثل السماح لهم بتقديم المشورة لمصلحة الأسرة كلها أو بطرح آرائهم ومشاعرهم دون خوف من القمع أو العقوبة. هذا، مع أن بعض الآراء قد تكون غير ناضجة وبعض طرق التعبير قد تكون غير مؤدبة. فهذا أفضل للأسرة ولربها من أن يعيش في عالم وهمي كل الأمور فيه على ما يرام، وهي في الحقيقة تغلي في الظلام. وهو أفضل لأن السلوك المكشوف يمكن التعرف على خلله في وقت مبكر فيُسارع إلى إصلاحه قبل استفحاله. وأما ما يجري في الظلام فهو أشبه بالسرطان الذي ينتشر دون رقابة ولا استعدادات مناسبة لمقاومته. وبعبارة أخرى، فإنه خير للأسرة أن تحتمل الشر القليل الظاهر والذي قد يتبخر بمجرد التعبير عنه، بدلا من مواجهة الشر الخطير الخفي الذي لا تحمد عقباه. فليس هناك خير مجاني بدون مقابل. وهذا المثال ينطبق على أي مجموعة بشرية، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة.

ماذا عن الرق في الإسلام؟

لقد كان الاسترقاق هو المعاملة السائدة للأسرى في العرف الدولي

عندما جاء الإسلام.[١] وبقي هذا العرف سائدا قرونا عديدة بعد مجيء الإسلام. فليس من المستغرب إذا أجاز الإسلام استرقاق الأسرى معاملة بالمثل حتى لا يكون موقف المسلمين أمام أعدائهم ضعيفا. ومما يؤكد ذلك أنه كان للرق مصادر كثيرة مشروعة في ذلك العهد ولكن الإسلام لم يجز إلا هذا المصدر الوحيد.[٢] وجعل هذا المصدر جائزا **وليس واجبا** أي أنه **لا يوجب** اتخاذ الأسرى أرقاء، ولكن يجعل من صلاحية إمام المسلمين أو الحكومة الإسلامية الاختيار بين اتخاذهم أرقاء، أو إطلاق سراحهم بمقابل، أو إطلاق سراحهم بدون مقابل.[٣] ومع تغير الأعراف الدولية في التعامل مع الأسرى فقد أمكن للإسلام العودة إلى الأصل الذي يؤكد الأخوة بين الناس.

فالأصل في الإسلام أن العبودية لله وحده، وأن الله هو المالك الوحيد وأن العلاقة بين البشر هي علاقة أخوة، والمعيار الأساسي في التفريق هو التقوى. والتقوى كسب شخصي لا يمكن للبشر أو المخلوقات تحديده بصفة جازمة في الحياة الدنيا، ولايمكن توريثه أو منحه.[٤] ولهذا حث الإسلام على حسن معاملة الأرقاء ووصفهم بأنهم اخوة لمن يملكونهم. بل، وألحق نسبهم بسادتهم عن طريق الولاء الذي هو في قوة رباط النسب حتى أن بعضهم - في فترة وجيزة- أصبحوا حكاما على سادتهم.[٥]

---

(١) انظر مثلا: الكتاب المقدس: سفر التثنية ٢٠؛ صموئيل الثاني، ١٢: ١٨-١٩؛ سفر الملوك، ١١: ٣؛ أيوب ١٩: ١٤-١٦، رسالة بطرس الأولى ٢: ١٨، ٢٠-٢١.

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى ج٣٢: ٨٩.

(٣) سورة محمد: ٤؛ ابن تيمية، مجموع ج٣١: ٣٨٠، ٣٨٢؛ ابن القيم، زاد ج٥: ٦٥-٦٦

(٤) سورة الحجرات: ١٣.

(٥) محمد قطب، شبهات ص ٣٣-٣٥.

ولا يعترف الإسلام بالرق ظاهرة طبيعية ولكن حالة استثنائية، ينبغي التعامل معها بحكمة، توازن بين القاعدة العامة في العلاقة بين بني البشر، وبين الواقع الموجود. ولهذا وضع الإسلام التشريعات اللازمة لإزالة الرق بصورة مستديمة، إذا انقطع المصدر الوحيد المشروع. فعمِل على القضاء على الرق بوسائل عديدة. ومن هذه الوسائل جعل العتق الخيار الأول في التكفير عن بعض الذنوب، وحث على مساعدة الرقيق الذي يريد شراء حريته حتى من بيت مال المسلمين، وحث على العتق كواحدة من الأعمال التي لها أجر عظيم، وجعل تحرير الجارية التي تلد لسيدها مولودا لازما بعد وفاة سيدها(١).

ومما هو جدير بالملاحظة أن العتق في حالة التكفير عن الذنب ليس البديل الوحيد، وإنما فيه تخيير بين عتق رقبة، أو إطعام مساكين، أو صيام...،(٢) وذلك لأن الرق ظاهرة ليس لها أن تدوم؛ فقد يأتي يوم لا يجد فيه من تجب عليه الكفارة رقيقا يعتقه.

ما موقف الإسلام من التنظيم السياسي؟

يتكون أي نظام من عنصرين: المضمون أو المبادئ، والشكليات أو الإجراءات. وفي الوقت الذي يضع فيه الإسلام المبادئ العامة اللازمة للتنظيم الاجتماعي (الجمعيات والمؤسسات الخاصة) والسياسي (الأحزاب والمؤسسات العامة) فإنه لم يقيد المسلمين بشكليات أو إجراءات محددة، وترك هذه الأمور للمسلمين في كل زمان ومكان ليختاروا ما يناسب واقعهم وظروفهم.(٣) فالمبادئ صالحة لكل زمان ومكان لأنها تخاطب العناصر الفطرية الأساسية للإنسان. والإجراءات

---

(١) سورة النور: ٣٣؛ البيانوني وخاطر ج٢: ٤٦٨-٤٧٠،ج٤: ٢٩٥-٢٩٦؛ محمد قطب، شبهات ص ٣٦- ٣٨.

(٢) مثلا: سورة المائدة: ٨٩؛ سورة المجادلة: ٣-٤.

(٣) أسد ص ٥٣-٥٦؛ العوا ص ٦٦-٦٨.

الجيدة هي في الغالب ليست إلا نتيجة للتفاعل بين المبادئ الثابتة والظروف المتغيرة المتجددة. ونسبة التفاعل هذه تختلف باختلاف مجالات الحياة. وهي في مجال التنظيم السياسي أعظم من غيرها.

فالإسلام يشجع على التنظيم وعلى تعيين رئيس للجماعة وإن كان عدد أفرادها لا يزيد عن الاثنين. وهذا ظاهر في الحث على أداء الصلاة جماعة، وأن لا يسافر اثنان إلا ويؤمر أحدهما، والانتماء إلى جماعة المسلمين، والحث على وحدة الكلمة، إذ يقول تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[1]. ويحث على التعاون في سبل الخير بين الناس عامة، حيث يقول تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾[2]. كما يحث على التعاون لتحقيق المصالح المشتركة بين المختلفين في الدين وأبرز مثال على ذلك الموادعة التي تم تحريرها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة مع اليهود والمشركين[3]. ويؤكد على حسن التعامل مع غير المسلمين، حيث يقول تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾[4].

ومن حيث المبادئ، فهناك أوجه شبه كثيرة بين النظام السياسي الإسلامي وغيره. بيد أن هناك أيضا بعض الاختلافات الجذرية بينه وبين النظام الديني المسيحي من جهة، وبينه وبين النظام اللاديني الديموقراطي من جهة أخرى. وعلى رأس هذه الفروق ما يلي:

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢) سورة المائدة: ٢.

(٣) ابن هشام ج٢: ١٠٧-١٠٨؛ حميد الله ص ٣٩-٤٧؛ العوا ص ٥٠-٦٤.

(٤) سورة الممتحنة: ٨.

١. النظام الديني الذي ينتسب إلى مسيحية القرون الوسطى كان نظاما يغلب عليه أنه بشري، ولكنه يتخذ صفة القدسية الكاملة. فالحاكم هو المشرع وهو الحكَم النهائي. أما في النظام الإسلامي فالحاكم فيه والمحكوم يخضعان للشريعة الربانية المستقلة بصورة كافية، أي المؤهلة لأن يحتكم إليها الاثنان. ويترك فرصة للتحكيم البشري في التفاصيل، وعند الاختلاف على نسبة بعض النصوص إلى الخالق، أو الاختلاف في فهم النص، أو في تشخيص الواقع، أو في تطبيق الحكم على الحالة المحددة.

٢. النظام اللاديني الديموقراطي أو الشعبي يجعل التشريعات في يد الأغلبية الصادقة أو المصنوعة أو المزيفة، ولم يترك للأديان إلا المعتقدات والعبادات. أما في النظام الإسلامي فالمعتقدات والعبادات والتشريعات كلها تخضع لخالق الكون بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة كما سبق بيانه. فكلها خاضعة للقرآن الكريم والسنة النبوية، ويسهم في وضع تشريعاتها العلماء العالمون بكتاب الله وسنة رسوله، إضافة إلى ذوي الخبرة في كل مجال من مجالات الحياة.

ويضاف إلى ذلك أن النقد البناء المنضبط (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) واجب ديني، لا يمكن التنازل عنه بصورة جماعية، بخلاف الديموقراطية فحرية النقد غير المنضبطة حق للفرد يمكن التنازل عنه.

كما أن الشورى في النظام الإسلامي (المشاركة بالرأي) يركز على الكفاءة، أي رأي ذوي البصيرة في العلم الشرعي أو في مجال الحكم ولا يقتصر عليهما، دون تفريق بين الإناث والذكور والكبار والصغار، أي أن المعيار الجوهري هو الخبرة في المجال المحدد. وهو بخلاف النظام الديموقراطي أو الشعبي الذي يصوغ فيه ذوو النفوذ[1]. القرارات. ثم

---

(١) ذوو النفوذ سواء أكانوا مؤهلين في القضية أو غير مؤهلين وسواء استشاروا أو لم يستشيروا ذوي الخبرة. فالمعيار وجود النفوذ لإمضاء القرار، أي لديهم مهارة وسائل للحصول على أصوات الأغلبية التي تدخل الانتخابات.

يصوت عليها بعض الذين بلغوا السن القانونية للتصويت، بدون تمييز بين ذوي الكفاءة وغير الكفاءة في الغالب. وهذا البعض قد يمثل أغلبية المؤهلين للتصويت أو لا يمثلهم. وقد تسيطر على القرارات مراكز القوة التي تتمثل في القوة المالية خاصة بصورة خفية أو مكشوفة[1].

بيد أن الإسلام يثني على كثير من المبادئ التي تتبناها النظم الديموقراطية، مثل مبدأ حرية التعبير عن الآراء والأفكار والمشاعر، ولكن بشرط عدم خروجها عن الآداب الإسلامية أو عدم أذاها الآخرين. فهذه الحرية تسهم في تشخيص الواقع الذي نتعامل معه والتعرف عليه. وبدون التشخيص الجيد لن تكون هناك قرارات أو حلول صائبة. ومن الوسائل التي يقدرها الإسلام الانتخابات المشروعة بأشكالها والاحتكام إليها، ما لم تتدخل في الثوابت، مثل: مصداقية النصوص قطعية الثبوت، والواجب والحرام. كما يشجع الإسلام جميع الوسائل المشروعة المستخدمة في النظم الديموقراطية أو الشعبية لتوسيع دائرة الاستشارة قبل إصدار القرارات ووضع الأنظمة.

ومن زاوية أخرى، فإن النظام العلماني يستند في الدرجة الأولى على مبدأ تصارع القوى والمساومة بين أطراف لديها ما تساوم عليه ولديها مهارة في المساومة. والرابح هو من لديه قوة أكبر ولديه مهارة أكبر في المساومة. وفي ظل هذا النظام وانعدام الرقابة الخارجية، إلا من البشر الذين يمكن صناعة آرائهم أو التمويه عليهم، تجد المهارة في استخدام الوسائل غير المشروعة سبيلها في ساحة الصراع السياسي بسهولة كبيرة لتنتصر المصالح الشخصية. وقد يتم هذا

---

(١) نظرا لقصر المدة المحددة لحكم المنتخب ولانعدام المحاسبة إلا أمام الناس وفي الدنيا فقط في النظام العلماني فإن هذا النظام يجعل الحكام أكثر عرضة وأيسر في التأثر بالإغراءات المالية والمصالح الشخصية.

النصر على حساب مصلحة الجماهير العريضة من الشعب، وإن كان برضا أغلبية صورية منها أو مخدوعة.

أما في النظام الإسلامي، فيعتبر نظام الحكم وسيلة من وسائل تحقيق السعادة في الدنيا والآخرة. ولا تقتصر الرقابة فيها على رقابة الجماهير، ولكن الله معهم رقيب. كما أن المحاسبة لا تقتصر على الحياة الدنيا وأمام الناس فقط. فقد يكون المجرم بريئا أمام الناس لكن الله محيط بحقيقته. وحتى الرقابة البشرية تستمد قوتها من التشريعات الربانية، ولا تقتصر على القوة البشرية في الإقناع وفي المساومة، كما هو الحال في النظم الديموقراطية أو الشعبية.

ماذا عن المواطنة والتعددية في الدين؟

لقد عرف الإسلام التعددية في أول وحدة سياسية إسلامية نشأت في المدينة[١]. فقد كانت وحدة متعددة الأعراق (قبائل الأنصار وقبائل المهاجرين، واليهود)، ومتعددة الدين (المسلمون واليهود والوثنيون).

ويراعي الإسلام حقوق الأفراد وحقوق الجماعة، سواء أكانت أغلبية أم أقلية، ويوازن بينهما، ولكن بنسب متفاوتة مناسبة لكل منهم. فيمنح الجماعة حقوقا لا يمنحها للفرد. ويمنح الأغلبية حقوقا في الشؤون الجماعية لا يمنحها للأقلية. وذلك لأن حق الأغلبية يرجح في الشؤون العامة التي يتعذر فيها التعدد، والتوحيد فيها ضروري. وبرجح الإسلام حقوق الفرد على حقوق الجماعة ما لم تكن ضرورية[٢].

وفي الحقيقة، إن مصطلح "الذمي" في العهود الأولى للإسلام ليس إلا جزءا من مصطلح "الأقلية" الذي شاع استخدامه في العصور الحديثة للتمييز بين فئات المواطنين. والاختلاف الوحيد بينهما هو أن مصطلح الذمي يقتصر في

---

(١) ابن هشام ج٢: ١٠٧- ١٠٨.

(٢) صيني، الأمن الفكري والأنظمة.

التميز على الدين؛ بينما مصطلح "الأقلية" اليوم أكثر شمولية. فقد يكون مبنيا على صفات وراثية مثل اللون والعرق أو مكتسبة مثل اللغة والدين.

ويمنح الإسلام للأقلية في الشؤون الفردية (مثل العبادات) والحقوق المدنية (مثل عقود النكاح والإرث) حقوقها المناسبة في ظل المبادئ العامة للدستور الذي تقره الأغلبية.

وجدير بالذكر أن ما كان يسمى بالجزية ويدفعها المواطن غير المسلم يمكن إدراجه تحت ما يسمى بالضرائب. فأقصى ما كان يدفعه غير المسلم من ماله لا يزيد عن ٥٪، أي أن ما يدفعه لا يساوي إلا جزءا ضئيلا جدا من الضرائب المفروضة اليوم في النظم الديموقراطية وغيرها. ويُعفى منها الصبي والمرأة والمجنون والفقير حال فقره والشيخ الكبير، ومن به مرض مزمن أو لا يرجى برؤه[١].

ومع إقرار الإسلام بميزات الأغلبية فإنه يحرص على حقوق الأقلية، إذ يقول نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم "أَلا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوِ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " والمقصود بالمعاهد معناه الشامل فيدخل فيه من له ذمة الله ورسوله، سواء أكان مواطنا غير مسلم أم مقيما[٢].

ونتيجة لهذه المباديء التي طبقها حكام المسلمين بصفة عامة استمرت المسيحية واليهودية في بلاد الشرق الأوسط التي حكمها المسلمون قرونا طويلة، بل وانتعشت فيها. والهند مثال آخر حيث حكمها المسلمون حوالي سبعة قرون ولم يجبروا أحدا من سكانها على الإسلام. لهذا فإنه لا غرابة إن بقيت الأغلبية الهندية محافظة على ديانتها الهندوسية. ومن زاوية أخرى، فإن الجيوش الإسلامية لم تصل إلى

---

(١) أبو يوسف ص ١٢٩-١٣٠؛ صيني، حقيقة ص ٦٤.

(٢) سنن أبي داوود: الخراج.؛ انظر العسقلاني ج١٢: ٢٧٠-٢٧٢.

الشرق الأقصى، مثل إندونسيا وماليزيا، ومع هذا فإن الأغلبية فيها اعتنقت الإسلام[١]. بل وكانت الدول الإسلامية في شمال أفريقيا خير ملجأ لليهود الذين فروا من أسبانيا بسبب الاضطهاد المسيحي لهم[٢].

ماذا عن العلاقات الإنسانية؟:

إن الإسلام يدعو إلى الخير الشامل في الدنيا والآخرة لجميع المخلوقات المكلفة (الإنس والجن). وحتى من يرفض الإسلام طريقا للنجاة في الآخرة، دون أن يعادي الإسلام أو يظلم المسلمين ولا يساند من يظلمهم، فإن الإسلام يجعل حسن المعاملة هي القاعدة في التعامل معه[٣]. ويحث على التعاون مع غير المسلمين لتحقيق المصالح المشتركة، في الحياة المؤقتة مالم يكن لهذا التعاون أثر سلبي على سعادة المسلم في الحياة الأبدية. فالله سبحانه وتعالى جعل التعاون بين الناس ميلا فطريا، حيث يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾[٤].

وبصفة عامة فإن القاعدة العامة في العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين يحددها قوله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[٥].

---

(١) Naik p. ١٤.

(٢) المساري، الاعتذار عن الماضي.

(٣) سورة الممتحنة: ٦٠-٦١.

(٤) سورة الحجرات: ١٣.

(٥) سورة الممتحنة: ٨-٩.

وبعبارة أخرى، فإن الإسلام يحث جميع المخلوقات المكلفة (الإنس والجن) على التعاون لتحقيق السلام في الدنيا والآخرة[١]. والسلام – كما هو معلوم- معناه إتاحة الفرصة لكل فرد راشد لأن يعمل على إسعاد نفسه دون تدخل من الآخرين إلا أن يحاولوا مساعدته، بدون إكراه لتحقيق السعادة التي ينشدها أو التي هي أفضل منها.

وهذا يؤكد حقيقتين مهمتين:

١ – أن جزءا من الاختلاف بين الناس أمر فطري، ليتعارفوا ويتنافسوا، ولكن معيار الكسب الحقيقي هو التقوى، أي محاولة كسب رضا الله واجتناب غضبه، وذلك بطاعته فيما أمر به وفيما نهى عنه.

٢ – أن وجود بعض الاختلافات بين الناس لا يمنع من التعاون في أمور مشتركة كثيرة. بل ينبغي أن يتعاونوا فيها ليكمل بعضهم جهد البعض الآخر لتحقيق السعادة للجميع في الحياة المؤقتة وفي الحياة الأبدية أيضا، إن أمكن ذلك.

ومن باب الإنصاف يفرق الإسلام بين المحايدين أو المساندين من الرافضين للإسلام دينا لأنفسهم وبين الرافضين المعادين للإسلام ولأهله. فالفئة الأولى تسمى ديارهم ديار سلم والآخرون تسمى ديارهم ديار حرب. بيد أنه مع وجود هيئة الأمم المتحدة فإن المرجح أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأصل فيها أن تكون ديارهم ديار سلم، مع عدم استبعاد الاستثناءات التي يفرضها الواقع أحيانا ولو بصورة جزئية ومؤقتة.

وعموما مسألة التحديد هذه مقيدة بالأعراف والظروف الدولية. ومن جهة أخرى، فإن الذي يملك صلاحية هذا التصنيف – في الإسلام – ليس الأفراد أو الجماعات المنشقة عن الجماعة ولكن ولي الأمر، أي الجهة المسؤولة عن الدولة كلها. فنظرة الأفراد والجماعات مهما كانت

---

(١) صيني، حقيقة العلاقة، ص ١١١-١١٤.

مخلصة تنقصها الشمولية. وهي في الغالب تكون حماسية ومبنية على النظرة الجزئية للقضية. ولهذا فإنها كثيرا ما تنحرف عن الرأي الإسلامي الصحيح. وقد تجر الأمة أو جزءا كبيرا من الأمة إلى عواقب ليست في مصلحة الإسلام أو المسلمين. بل قد تضر بها ضررا بالغا، وقد يندم عليها كثير من المتحمسين لتلك القرارات أنفسهم. وهذا طبيعي لأن الآراء الفقهية التطبيقية يجب أن تكون مبنية ليس فقط على الفهم الكافي للنصوص، ولكن أيضا على الفهم الكافي للواقع.

وغزوة أحد خير مثال لتوضيح هذه المسألة. لقد رأى الشباب بدافع الحماس وبدافع الغيرة على الإسلام أن الخروج إلى العدو هو الأليق بالمسلمين. أما نظرة الرسول صلى الله عليه وسلم فكانت أكثر شمولية، تضع في حساباتها للواقع: قوة العدو وقوة المسلمين ومصير الإسلام والمسلمين جميعا على المدى الطويل. والملاحظ أن رأي الشباب كان نابعا من استعدادهم للتضحية بأرواحهم من أجل دينهم فقط. أما رأي الرسول عليه الصلاة والسلام فكان نابعا من شعوره بالمسؤولية تجاه الإسلام ومستقبله والمسلمين جميعا وسلامتهم. وشتان بين هذا وذاك.

وهذا لا يعني أن بعض القرارات الحكومية قد لا تخدم الا المصالح الشخصية لذوي النفوذ ولو على حساب الإسلام والمسلمين. بيد أن الغالب على هذه القرارات أن تكون أبعد نظرا وأكثر حذرا وتحسبا للعواقب الوخيمة.

ما موقف الإسلام من الحوار عبر الأديان؟

قد يتخوف بعض أصحاب الديانات من الحوار مع أصحاب الديانات الأخرى، معتقدين بأن ما يسمى "الحوار بين الأديان" هو نوع من التنازل. وهذا غير صحيح. وعموما يمكن تصنيف الحوار "بين الأديان"، أو –على الأصح– بين ممثلي الأديان في أربعة أصناف:[١]

١. الاعتراف المتبادل بصحة جميع ديانات المشتركين في الحوار. والأصل في

---

(١) صيني، الإسلام والحوار.

هـذا النـوع أنـه مرفـوض عنـد أصـحاب الـديانات ذات الطبيعـة الدعويـة مثـل المسيحية والإسلام. ويندرج في هذا الصنف جميع الجهود المشتركة التي تروِّج بطريقة مباشرة لديانة الطرفين معا، وإن كانت بغير قصد منهما.

٢. الاعتـراف المتبـادل بوجـود هـذه الـديانات فـي الواقـع وبـضرورة التعامـل مـع الاختلافات الناتجة عـن الاختلاف في الـدين والتحـاور للوصـول إلـى طريقـة للتعامـل مـع هـذه الاختلافـات، بمـا يحقـق الـسلام لجميـع الأطـراف، ويحقـق التعاون المثمر في الأمور المشتركة. والإسلام يشجع هذا لما سبق بيانه.

٣. محاولة كل صاحب دين إقناع الآخر بما يعتقد أنه الـدين الـذي يحقـق الـسعادة فـي الـدنيا والآخـرة. ولـو تأملنـا فـي جميـع الجهـود الدعويـة للرسل عليهم الـصلاة والـسلام لوجدنا أن المبادرة بالـدعوة ليست إلا الخطوة الأولى لمثل هذا الحوار؛ وهو واجب الرسل كلهـم وواجـب كل الدعاة إلى الحق. فالحوار بين ممثلي الأديان المختلفة وأصحابها فرصة طيبة للدعوة إلى ما يعتقد كل طرف أنه الحق، في جو يسوده الود وصفاء الـذهن ممـا يهيئ الفرصة المناسبة لأن يتفكـر كـل محـاور فيما يعرضه المحاور الآخر عليه.

٤. حوار تلقائي مدمج في المعاملات التي تجري في الحياة اليومية بين أصـحاب الـديانات المختلفـة، ويـستخدم فيـه الطرفـان وسـائل التعبيـر اللفظية وغير اللفظية، عن قصد أو بطريقة عفوية.

ما الموقف من منظمات حقوق الإنسان؟

كثيرا ما تقوم منظمة حقوق الإنسان وبعض المؤتمرات التي تقيمها الهيئات والمنظمات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة بجهود جيدة ومشكورة في الذود عن حقوق بعض الفئات المهضومة حقوقها.

بيد أنها أحيانا تثير قضايا قانونية وسياسية تتعارض مع أهداف هيئة الأمم المتحدة. فمثلا تحشر هذه الهيئات نفسها في التشريعات المحلية، التي لا تطبق إلا على المواطنين الذين اختاروا هذه التشريعات أو اختارتها أغلبيتهم.

نحن لا نشك في صدق نوايا كثير من العاملين في هذه المنظمات، ولكن يبدو أن هذا الحماس المخلص لبعض النشطين منهم، يسهم في صدور توصيات هي نفسها تعدُّ خرقا واضحا **لحقوق** الشعوب في تقرير مصيرها في الدنيا وفي الآخرة، وفيه انتهاك واضح **لحرية** الشعوب التي اختارت طواعية الانضمام إلى الأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك أن بعض الفئات المغرضة قد تتسلل إلى هذه اللجان والمنظمات لتستغلها في تحقيق مصالحها الشخصية، ولتفسد العلاقات بين الشعوب وتحارب مبادئ هيئة الأمم المتحدة بطرق ملتوية، وذلك لتكون لها السيادة في النهاية. وهذا يثير عددا من التساؤلات:

١ – من أين جاءت سلطة هذه المنظمات أو المؤتمرات التي تحاول ممارستها على الشعوب؟ هل اختارتها الشعوب بالتصويت أو على الأقل أغلبيتها؟

٢ – ما شرعية قرارات أغلبية المؤتمرين؟ وإذا كانوا يمثلون الحكومة الشرعية لشعب محدد، فهل قراراتهم فوق قرارات الغالبية من الشعب الذي يمثلون حكومته؟

٣ – وإذا كانوا لا يمثلون الشعوب بواسطة الانتخاب أو الإنابة، فإلى أي قانون يستندون في التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب؟

- هل يستندون إلى مبادئ الأمم المتحدة؟ إن تدخلهم في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أول خرق لمبادئ الأمم المتحدة التي تعترف باستقلال الأعضاء[١].
- هل يستندون إلى مبادئ الديموقراطية؟ إن عملهم هذا يُعد خرقا لمبادئ الديموقراطية التي تجعل السلطة العليا في يد الأغلبية من الشعب.
- هل يستندون إلى مبادئ العدالة الإنسانية والحقوق الإنسانية؟ إن كثيرا من القرارات التي يؤيدونها تعد أكبر اعتداء على الحقوق الإنسانية

(١) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول، المادة الأولى، الفقرة ٢، المادة الثانية، رقم ٧.

للشعوب وأغلبيتها في بعض الدول.

إن الغالب على قرارات هذه المنظمات أنها ليست ملزمة لأي شعب، مادام أعضاؤها لا يمثلون شعبا محددا بطريقة قانونية. وهي مجرد توصيات ووجهة نظر لبعض الأفراد.

وعموما فإن الإسلام يحترم جميع الجهود المبذولة في الدفاع عن المظلومين، بصرف النظر عن من يقوم بها، ويشجع على الإسهام فيها، وإن كان المظلوم من غير المسلمين[١]. لهذا فإنه يشجع هذه المنظمات على التدخل ولو أدبيا في بعض المجالات التي تبذل فيها جهودا مشكورة، ومن هذه المجالات:

١ - حين تظلم دولةٌ دولةً أخرى، ولاسيما بعد نشأة الأمم المتحدة.

٢ - حين تظلم الدولة شعوب دول أخرى أو بعض مواطنيها في ضوء قوانينها المحلية أو القوانين الدولية الملزمة. وبعبارة أخرى، تميز أثناء التطبيق بين المواطن وغير المواطن أو بين المواطنين بسبب العرق أو بسبب بعض الصفات الوراثية، ولاسيما بعد نشأة الأمم المتحدة.

٣ – حين تغتصب فئة من الغزاة أراضي وممتلكات السكان الأصليين في منطقة جغرافية محددة.

٤ – حين تحرم الحكومة بعض مواطنيها من حقوقهم الطبيعية مثل: نصيبهم من الثروة الوطنية، وحقهم في التعليم، وحقهم في اختيار العمل الذي يقدرون عليه، وحقهم في السكنى في المناطق التي يختارونها بشروطها القابلة للاكتساب والتي لا تتعدى على حرية العقيدة والرأي، مثل القدرة على دفع الثمن والإيجار، والمحافظة على النظافة العامة... وليست الشروط الوراثية مثل اللون والعرق.

---

(١) صيني، علاقة المسلمين ص ٦٤-٦٥.

الحرص على نشر الخير

هناك جماعات عقدية وفكرية أو مذهبية، ترى أن منهجها هو الذي يحقق السعادة في الدنيا والآخرة، ولكنها لا تهتم كثيرا بإشراك الآخرين فيما تراه خيرا، فهي لا تدعوا إلى منهجها. وهناك جماعات تؤمن بأن منهجها سينقذ البشرية في الدنيا، ويحقق السلام العالمي. وترى ضرورة نشره **وفرضه على** الآخرين. وهناك جماعات تعتقد بأن ما هي عليه هو الذي يحقق السعادة الشاملة في الحياة المؤقتة والأبدية؛ ولأنها تحب الخير للبشرية جمعاء فإنها تنشط في الدعوة إلى منهجها وفكرها، **ولكن بدون إكراه**. والمسلمون من هذه الفئة التي تحب الخير للمخلوقات المكلفة كلها (الإنس والجن) ولا ترى إكراه أحد عليه. فالله سبحانه وتعالى يأمرهم بأن يدعو إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة في قوله تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾[١].

لماذا يحرص المسلمون على نشر الإسلام؟

يحرص المسلمون على نشر الإسلام لأنهم يحبون السلام والخير للمخلوقات المكلفة جميعها (الإنس والجن) في الحياة المؤقتة والحياة الأبدية. فالإسلام يحرّم على المسلمين احتكار الهداية الربانية التي فيها نجاة الجن والإنس في الدنيا وفي الحياة الآخرة الأبدية بصفة خاصة، ويجعل نشرها واجبا عليهم لكي لا يُحرم منها أحد.

وفي الوقت نفسه فإن الإسلام يرى أن جميع من يبلغ سن الرشد والنضج من الإناث والذكور أحرار في الدنيا، فيما يختارون ويعتقدون،

---

(١) سورة النحل: ١٢٥.

مع تحمل نتيجة اختيارهم في الآخرة. فالله سبحانه وتعالى يقول في القرآن الكريم: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ...﴾[1] ويقول تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾[2].

أما إذا اختار الإنسان الإسلام طواعية فعليه أن يؤدي الالتزامات التي يفرضها الإسلام ليتجنب العقوبة المترتبة على عدم وفائه بالعهد، وليصبح مؤهلا للحصول على المكافآت والامتيازات التي يستحقها وأكثر.

وعلى من يختار الإسلام دينا تطبيق جميع تعاليمه، إذ لا يستطيع الأخذ ببعضها ورفض الآخر ما دامت هذه التعاليم قطعية الثبوت والدلالة أو قريبا من ذلك، وذلك لقوله تعال: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ﴾[3].

ويشبه هذا من يقبل أن يكون مواطنا في دولة معينة باختياره، حيث يصبح ملزما بالوفاء بجميع شروط هذه المواطنة. ومن شروطها أداء ما عليه من واجبات للحصول على ما له من حقوق وامتيازات. وليس له الانتقاء من هذه الواجبات. والفرق الوحيد بينهما أن المواطن قد تطرده الدولة التي ينتمي إليها. أما المسلم فلن يستطيع أحد أن يحرمه من الإسلام بدون إرادته الخاصة.

ومن الواجبات ذات العلاقة أن على المواطن المسلم دفع زكاة من ماله لصالح المجتمع الذي ينتمي إليه وينعم بخدماته، وأن على المواطن غير المسلم دفع مثل ذلك للدولة الإسلامية. وهي بالنسبة للأخير تندرج

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٢) سورة المدثر: ٣٨.

(٣) سورة البقرة: ٨٥.

فيما نسميه اليوم بالضريبة. وبالنسبة للمواطن المسلم في الدولة غير الإسلامية فإن عليه دفع الضريبة المفروضة، مثل ضريبة العقار والشراء والدخل، وذلك إضافة إلى الزكاة، بعد حسم جميع المصاريف، ومنها الضرائب.

لماذا تمنع الدولة الإسلامية أنشطة الأديان الأخرى؟

تمنع بعض الدول التي يمثل المسلمون فيها أغلبية السكان الأنشطة التي تدعوا إلى الأديان أو المذاهب الفكرية الأخرى لسببين رئيسين:

أولا – لأن جميع السكان أو غالبيتهم اختاروا الإسلام دينا يتم التعبد به، وشريعة تضبط علاقتهم فيما بينهم وفيما بينهم وبين غيرهم. ومن أساسيات الإسلام الإيمان بالتالي:

١) وجود خالق للكون، وهو "الله" سبحانه وتعالى، وهو الأول وهو الآخر.[١]

٢) الخالق واحد ولا يستحق العبادة أحد سواه.

٣) الخالق لا يحتاج إلى وسيط يخبره بحاجة مخلوقه.

٤) ميز الله الجن والإنس بصفات هي: العقل، وحرية الاختيار النسبية، وزودهم بالهداية المتمثلة في الفطرة السليمة وفيما جاءت به الرسل. وهم محاسبون على أعمالهم في الحياة المؤقتة ليجنوا ثمارها في الحياة الآخرة، حيث الجنة أو النار.

٥) لا بد للمخلوق المكلف (الجن والإنس) أن يطيع أوامر الله التي أنزلها على آخر رسله، محمد صلى الله عليه وسلم، في حدود الاستطاعة.

وبهذا يتضح أن الأديان الحالية والمذاهب الفكرية تتعارض مع الإسلام في واحدة أو أكثر من هذه الأساسيات. وبث الأفكار المعارضة يهدد أمن أغلبية المواطنين ليس في الحياة المؤقتة فحسب، ولكن في الحياة الأبدية أيضا.

---

(١) سورة النساء: ٤٨، ١١٦؛ ولفظ الجلالة "الله" يطلق على الإله ولا يقبل التثنية ولا الجمع؛ سورة الحديد: ٣؛ وهو الأول خالق كل شيء، والآخر الذي لا يدوم إلا هو.

ثانيا - لأن سكان أي بلد في الغالب ليسوا جميعا راشدين. فهناك الكثير من المواطنين الذين لم يبلغوا سن الرشد. وهؤلاء في حاجة إلى الحماية من الأفكار والمعتقدات التي تهدم المعتقدات التي تتمسك بها أغلبية المواطنين في البلاد أو جميعهم. بيد أن من يعش خارج هذه البلاد من مواطنيها موفدا من الحكومات أو لمصلحة شخصية فتحكمه أنظمة البلاد التي يقيم فيها. ومن يريد الاطلاع من الراشدين على المعتقدات غير الإسلامية للبحث العلمي داخل البلاد الإسلامية فإن الدولة -في الغالب- تُيسر له ذلك.

وهذا أمر طبيعي فقد أقرت المواثيق الدولية للحقوق الثقافية حق الأب والوصي الشرعي في اختيار نوع التربية لأولاده.[1]

ومن الطبيعي أن تمنع بعض الدول داخل حدودها السياسية أنشطة تعتبرها خطيرة من وجهة نظرها الخاصة، وتؤثر على أمنها الداخلي أو سلامة مواطنيها، وإن كانت هذه أعمالا لا تؤثر إلا في حدود الحياة الدنيوية المؤقتة. وهذا ما تفعله جميع الدول، حتى الديموقراطية والعلمانية منها. فكيف إذا كانت هذه الأنشطة خطيرة لا يقتصر أثرها على الحياة الدنيوية المؤقتة ولكن يمتد أثرها على الحياة الأخروية الأبدية أيضا؟

وما دامت هذه القرارات لا تلحق أضرارا حتمية بالآخرين، فإن هذا يتسق مع مبادئ الأمم المتحدة التي تؤكد على استقلال الدول الأعضاء وحمايته.

وعلى الرغم من منع الجهود التي تنشر الأديان أو الأفكار غير الإسلامية، فإن جميع الدول ذات الأغلبية الإسلامية تسمح لمواطنيها، الأصليين من غير المسلمين، بممارسة عباداتهم الخاصة، وتطبيق تشريعاتهم الخاصة بالنسبة للأحوال المدنية في الحدود التي لا تتعارض

---

(١) الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، المادة ٢٦: ٣؛ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٣: ٣.

مع تشريعات الأغلبية.

بيد أن للبقعة التي تحتلها المملكة العربية السعودية حرمة خاصة في الإسلام.

لماذا تمنع المملكة الممارسة العلنية للأديان الأخرى؟

للحديث عن هذا الموضوع لابد من الاتفاق على بعض الأسس، ومنها:

١ - هل الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة والمشاركة في الهيئات المنبثقة عنها يعني التنازل عن المعتقدات والقيم التي يعتز بها الشعب أو أغلبيته في البلد المستقل، ما دامت لا تطبقها إلا داخل بلادها؟

الإجابة غالبا بهذه الشروط هي: لا. وهذا ما تطبقه جميع الدول، ومنها العلمانية. فميثاق الأمم المتحدة يقول إن من أهدافها:

إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها...(١).

ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع[٢] .

٢ – هل للأقلية من المواطنين حق فرض معتقداتها أو أفكارها أو آرائها أو تقاليدها على الأغلبية في ظل النظم العلمانية الديموقراطية أو الشعبية؟

الإجابة غالبا هي : لا.

٣ – هل للأجانب حق التصويت بحسب النظم الديموقراطية العامة أو

---

(١) ميثاق الأمم المتحدة: الفصل الأول، المادة الأولى، الفقرة ٢.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة: الفصل الأول، المادة الثانية، الفقرة ٧؛ ويتعلق بتداربير قمع الدولة التي تعتدي على دولة أخرى.

الشعبية أو أنهم مواطنون لدول أخرى لهم حق التصويت فيها. وهم في البلاد التي يقيمون فيها للعمل أو الدراسة أو اللجوء السياسي... إنما هم متعاقدون مع الدولة التي منحتهم تأشيرة الدخول. وليس لأحد أن يشترط شيئا بعد توقيع العقد إلى أن ينتهي العقد أو أن يفسخا العقد بالاتفاق بينهما؟

الإجابة في الغالب هي: استحق الأجنبي الإقامة في البلاد التي يقيم فيها بموجب عقد دخل فيه طوعا ودخلت فيه الدولة التي يقيم فيها طوعا. وهما قبل توقيع العقد يملكان حرية قبول الشروط الضمنية والصريحة أو رفضها. وجميع القوانين المحلية هي من الشروط الضمنية وينبغي تطبيقها، إلا إذا ورد في العقد ما يستثني منه.

وبعبارة أخرى، فإن الأجنبي سواء أكانت معتقداته أو قيمه تتفق مع قيم البلاد التي يقيم فيها أم لا، فإن عليه أن يخضع بعد توقيع العقد - وحتى تنتهي مدته- للقيم والتشريعات المطبقة في البلاد. وهذا أمر طبيعي تعمل به جميع الدول بما فيها العلمانية ومنها الديموقراطية. والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها:

١) إذا ولِد الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية فلا يحق له دخولها إلا بجواز سفر أمريكي، وذلك على الرغم من أن حمل هذا الجواز قد يجعل الإنسان عرضة للعقوبة حسب قوانين بلاده. بيد أن الأجنبي له الحرية الكاملة في أن لا يدخل الولايات المتحدة ابتداء، فلا يضطر إلى حمل جواز سفر أمريكي.

٢) وهناك فئات متعددة من التأشيرات تعترف بها جميع الدول ومنها الدول الديموقراطية. فمن يدخل البلاد بنوع من التأشيرات ينبغي عليه الالتزام بقيودها، مثلا: يدرس فقط ولا يعمل، لايشترك في الأعمال السياسية... والأجنبي – قبل موافقته على هذه الشروط- يقدِّر

مصلحته الشخصية بحرية تامة ثم يقرر الحصول على التأشيرة بهذه القيود أو يمتنع، ولن تجبره الدولة الأجنبية على الحصول عليها.

٣) يعيش بعض المسلمين في بلاد غير إسلامية، بصفتهم مواطنين فيها، ولا يستطيعون ممارسة بعض التشريعات الأساسية في دينهم، مثل تطبيق عقوبة القصاص على القاتل المتعمد، وعقوبة جلد الزاني والزانية... وذلك لأنها مخالفة للتشريعات التي ارتضتها الأغلبية في تلك البلاد. وعلى الرغم من أن هذه التشريعات أساسية فإن الإسلام دين عملي ومتسامح، ولهذا يعفي هؤلاء المسلمين من هذا الالتزام، ويحثهم على أن يكونوا مواطنين صالحين في بلادهم، بل وأن يكونوا قدوة طيبة[1].

وإذا كان هذا هو حال المواطن الذي ينتمي إلى الأقلية في بلده، فمن باب أولى أن يخضع الأجنبي لقوانين البلاد التي يقيم فيها أو أن يترك الإقامة فيها متى ما سمح له العقد الذي وقّعه. وهو قبل كل شيء حر يستطيع أن يرفض الدخول إلى المملكة ابتداء، ولن تجبره حكومة المملكة على دخولها أو الإقامة فيها.

وأما بالنسبة للهيئات الدبلوماسية فهم متغيرون من وقت لآخر، وتختلف دياناتهم ودرجات التزامهم بدياناتهم، وليس من المنطق إقامة منشئات ثابتة لممارسة عباداتهم، فيسمح لهم بإقامة شعائرهم في أماكنهم المحمية بموجب العرف الدبلوماسي. والعرف الدبلوماسي يقتضي الاحترام المتبادل بين الدولتين ومنها احترام الأنظمة المحلية.

لقد ارتضى الشعب في المملكة العربية السعودية الإسلام دينا: معتقدات وعبادات وتشريعات ومبادئ أخلاقية، واختار ذلك لنفسه. وجعل الإسلام للمنطقة الجغرافية التي تقع عليها المملكة خصوصية، إذ

---

(١) رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي، بيان مكة المكرمة.

يأمر بأن لا يجتمع دينان في جزيرة العرب التي تضم أقدس بقعتين عند المسلمين في العالم،([١]) أي أن لا يُتعبّد فيها بدينين بصورة رسمية وعلنية. ومن مسؤوليات حكومة المملكة التي تمثل شعبها المسلم الاجتهاد في تطبيقه، وليس لها خيار في ذلك.

ويندرج تحت هذا أيضا منع دخول غير المسلمين مكة المكرمة، التي يستقبلها المسلمون عند صلاتهم. وهو إجراء عادي فلوحات "ممنوع الدخول لغير المختصين" منتشرة في المؤسسات الحكومية والخاصة، في الدول الديموقراطية وغيرها. وهذا المنع قد يكون مبنيا على أسباب منها الأمن ومنها تفادي الإزعاج ومنها التقديس كما هو الحال بالنسبة للإسلام الذي يمنع من يرفض الإسلام دينا من دخول مكة المكرمة. وعلى غير المختصين أن يحترموا إرادة أصحاب الشأن.

وحتى المطالبة بالمعاملة بالمثل في هذه المسألة تعتبر مخالفة للحرية الشخصية. فأنت لا تستطيع أن تطالب شخصا بإدخالك منزله لأنك قررت باختيارك السماح له بدخول منزلك. وما لم تشترط عليه ذلك قبل إدخاله منزلك، فإن كل إنسان حر فيما يقرره في هذه المسألة بحسب ظروفه أو راحته الشخصية.

---

(١) موطأ الإمام مالك: كتاب الجامع.

الإسلام يرفض الإرهاب العدوائي والعنف

لا يفرق كثير من كبار القادة السياسيين وأرباب الفكر بين "العنف" violence وبين "الإرعاب" terrorism "، وبين العنف والإرعاب العدواني وبين العنف والإرعاب الضروري.

وأقول "الإرعاب" وليس الإرهاب ترجمة للكلمة الأجنبية terroirsm، وذلك لأن أصل كلمة "الرهب" ومشتقاتها في القرآن الكريم تعني درجة من الخوف ليست شديدة ويغلب عليها أن تكون ممزوجة بالاحترام تجاه شيء محدد، وقد يحدثه الإنسان في الآخرين لاتقاء شرهم(١). وتختلف عن كلمة "الرعب"(٢). التي هي درجة من الخوف شديدة وتعني الفزع والهلع، وقد يحدثه الإنسان لعقوبة الآخرين أو لظلمهم، وكثيرا ما يقع لأسباب غير مقصودة أو غير محددة أو مجهولة تماما(٣).

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإرهاب والإرعاب في العربية ليسا شرا محضا ولا خيرا محضا في ذاتهما. فهما وسيلتان لا تتحيزان للخير أو للشر. ويمكن استخدامهما لإحقاق الحق ولدفع الباطل ولنصرة المظلوم؛ كما يمكن استخدامهما لظلم المسالم البريء ولسلب ممتلكات الناس وأموالهم بالباطل وتجريدهم من حقوقهم والاستيلاء على أراضيهم.

وهناك فرق واضح بين العنف والإرهاب. فالعنف يعني استخدام وسائل مادية عنيفة مثل: الضرب، والتعذيب الجسدي واستخدام السلاح... للتعبير عن إحساس أو معتقدات أو آراء أو لتحقيق أهداف عامة أو خاصة.

---

(١) انظر الآيات: سورة آل عمران: ١٥١؛ سورة الأنفال: ١٢؛ سورة الكهف: ٨؛ سورة الأحزاب:٢؛ سورة الحشر: ٢.

(٢) انظر الآيات: سورة التوبة: ٣٤؛ سورة النحل: ٥١؛ سورة الأنبياء: ٩٠؛ سورة القصص: ٣٢؛ سورة الحديد: ٢٧؛ سورة الحشر: ١٣.

(٣) انظر مثلا: ابن منظور، البستاني.

وأما الإرهاب والإرعاب فهما أشمل لأنهما قد يكونان بالوسائل العنيفة أو بالوسائل غير العنيفة مثل: الاستفزاز بالحركات أو الإشارات (يشير عليه وكأنه يريد أن يذبحه) وبالكلام مثل التهديد بالحصار الاقتصادي وبالتهديد بالتشريد وبالتهديد بالتجويع وبالتهديد باستخدام الأسلحة النووية... ويشمل الإرهاب والإرعاب استخدام حق الفيتو أو التصويت ضد قرار يدين المعتدي مثلا. وقد يكونان ببث تهمة باطلة مثل القذف وشن حملة إعلامية جائرة لتشويه سمعة المستهدف ولبث الأحقاد ضده.

وقد لا يقتل الإرهاب والإرعاب الضحية على الفور ولكن يقتلانها على المدى الطويل، بعد عذاب ومعاناة طويلة، أي يؤديان إلى موتها موتا بطيئا، وذلك بتعريضها للتشرد والجوع...

وبملاحظة ما يجري في الواقع نجد أن من يستخدمون الإرهاب والإرعاب بمعناهما الواسع الذي يؤيد الحق ويدفع الظلم، أو يؤيد الباطل ويسند العدوان ثلاث فئات رئيسة، هي:

١ – من يستخدمهما بدون ضوابط للعدوان سواء أكان يؤمن بالحياة الأبدية أم لا يؤمن بها. فهو يخالف الفطرة البشرية، ويخالف التعاليم الربانية بما في ذلك تعاليم الإسلام.

٢ – من يستخدمهما -قدر الإمكان بضوابط فطرية- للدفاع عن النفس أو لدفع الظلم عن الأبرياء من الضعفاء، ولا يؤمن بالحياة في الآخرة، ولكن يفعل ذلك بدافع الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها.

٣ – من يستخدمهما - قدر الإمكان بضوابط فطرية وشرعية - للدفاع عن النفس أو لدفع الظلم عن الأبرياء من الضعفاء، وهو مؤمن بأن له مكافأة عظيمة في الحياة الأبدية، فهو مدفوع بالفطرة ومدفوع بالمكافأة العظيمة في الحياة الأبدية فيحرص عليها.

ولهذا فإن هذا الأخير أكثر جرأة واستعدادا للتضحية بنفسه، وذلك لأن الحياة الدنيوية بالنسبة له ليست سوى وسيلة، وليست هدفا في ذاتها.

ولعل هذا هو السبب في العمليات الجهادية الاستشهادية التي يقوم بها البعض دفاعا عن مقدساتهم وأراضيهم والمظلومين منهم.

وعموما فإن نظرة الإسلام إلى العمليات الانتحارية تختلف باختلاف الفقهاء. فبعضهم يجيزها ويحث عليها ما دامت للدفاع عن الحق وليست للاعتداء على الآخرين بغير حق. ويحذرون من استخدامها ضد الأبرياء الذين لا يجيز الإسلام قتلهم حتى في حالة الحرب، مثل كبار السن والنساء والأطفال والمسالمين. والقوانين البشرية في جميع الأنظمة السياسية تحث الجندي على الاستبسال في الحرب المشروعة في نظرها، وإن أدى ذلك إلى التضحية بحياته. والبعض الآخر يحرمها باعتبارها نوعا من قتل الإنسان نفسه بيده. ويعتبر الاستبسال شيئا مختلفا لأن احتمال الحياة فيه أكبر، وليس الموت جزءا من نية المستبسل في الغالب.

ومن المعلوم عند أصحاب الرسالات الإلهية أن الحياة في الدنيا هي عبارة عن اختبار يميز بين الصالح الذي يستحق المكافأة في الحياة الأبدية أو الطالح الذي يستحق العقوبة في الحياة الأبدية. والصراع بين أصحاب الحق وأصحاب الباطل وبين الظالم والمظلوم...لون من ألوان هذا الاختبار، إذ يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ﴾[1].

وقد يقع الإرهاب والإرعاب بدون قصد المتسبب فيهما، وربما يقعان بخلاف ما أراده. أما إذا تم تنبيهه إلى ذلك ولم يتوقف عن فعل ما يسبب الإرهاب أو الإرعاب فإنهما يأخذان حكم الإرهاب والإرعاب المتعمد.

ولأن الإسلام يدعو إلى السلام الشامل في الدنيا والآخرة أو في الدنيا فقط بين المختلفين في الدين، فإنه يحرم استخدام الإرهاب

---

(١) سورة الحج: ٤٠.

والإرعاب لظلم الآخرين والعدوان عليهم تحريما باتا. وينكر ذلك أشد الإنكار، ويعاقب عليهما بالعقوبة الرادعة، بعد التأكد من كونه إرهابا أو إرعابا عدوانيا وظلما.

ويجيز الإسلام استخدامهما بضوابط تكفل حصر العقوبة في المعتدي وبحيث لا تتجاوز الحد اللازم، وذلك للدفاع عن النفس ولرد الاعتداء ولنصرة المظلومين، ولاسيما الضعفة الذين لا حيلة لهم في دفع الظلم عن أنفسهم. وهذا ما يسمى في الإسلام ب"الجهاد"[١] أو "القتال في سبيل الله" الذي يهدف إلى رفع ظلم حاصل على المسالمين والضعفة والعجزة. يقول الله تعالى: ﴿**وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِن لَدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِن لَدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾**﴾[٢]. ويقول تعالى في الحديث القدسي: "يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا"[٣]. ولهذا لم يكن غريبا أن يجاهد المسلمون دفاعا عن غير المسلمين من رعاياهم (أهل الذمة) أي الأقلية غير المسلمة[٤].

وبعبارة أخرى، فإن "الجهاد" في الإسلام ليس للعدوان ولكن للدفاع المشروع الذي تقره جميع القوانين الوضعية في الدول الديموقراطية وغيرها، والتي بموجبها حرصت جميع الدول على تكوين الجيوش القوية، وتطوير الأسلحة المدمرة.

---

(١) ومن يتأمل في كلمة "الجهاد" ومشتقاتها بالعربية فإنه يدرك أنها تدل على المقاومة لشيئ موجود مسبقا، وليس على المبادرة بهجوم. وانظر مثلا ابن القيم ص ج ٣: ٥-٩.

(٢) سورة النساء: ٧٥.

(٣) صحيح مسلم: البر والصلة.

(٤) بن قدامة المقدسي؛ بن تيمية الحراني. الشيرازي؛ الحنفي.

كيف نفرق بين الإرعاب العدواني والدفاعي؟

لقد اتضح معنا أن الإرهاب والإرعاب قد يستعملهما المعتدِي (الظالم) والمعتدى عليه (المظلوم). والسؤال كيف نُميّز بين الظالم والمظلوم منهما، وبين من يستخدمهما للعدوان وإيقاع الظلم بالآخرين ومن يستخدمهما لدفع الظلم عن النفس أو للدفاع عن المظلومين؟ الجواب هو:

إن المعيار الجوهري بين الإرهاب العدواني والإرهاب الضروري هو:

من الذي بدأ باستخدام الإرهاب أو الإرعاب ضد الآخر؟ فالبادئ هو الذي يمارس الإرعاب العدواني، والمدافع هو الذي يستخدم الإرعاب الدفاعي.

ومن يساعد الظالم بالتأييد المادي أو المعنوي فهو أيضا في حكم من يمارس الإرعاب العدواني، ومن يساعد المظلوم فهو أيضا في حكم من يمارس الإرعاب الدفاعي.

صحيح أنه ليس من السهولة تحديد البادئ في جميع الحالات، ولكن الأمر واضح جدا في كثير من الحالات، وذلك على الرغم من مكابرة الطرف الظالم الذي قد يكون أكثر قوة أو له سند أقوى من سند المظلوم.

وأما في حالة تعذر معرفة البادئ، فيمكن التعرف عليه بمعيار آخر، وهو أن نحاول الإصلاح بينهما. ومن يرفض قرار المحكمين المنصفين يعتبر هو الظالم وإن كان مسلما، إذ يقول الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[1].

والإرهاب والإرعاب العدواني قد يأخذان لونا آخر وهو أن نعاقب إنسانا بدون ثبوت التهمة، أو أن نعاقب مجموعة من الناس أو شعبا بتهمة موجهة ضد فئة صغيرة. والإسلام لا يجيز ذلك بتاتا. والعقوبة ينبغي أن لا

---

(١) سورة الحجرات: ٩.

تتعدى الحدود المشروعة، أو الحدود المقبولة بالمنطق بعد ثبوت التهمة. وينبغي أن تكون طبيعة العقوبة ثابتة، لا تتغير بتغير الباغي أو الظالم. فلا تكون قاسية إذا كان الظالم ضعيفا أو ليس صديقا، وليّنة إذا كان الظالم قويا أو صديقا أو نرجو منه مصلحة. فالإنصاف يحتم ثبات هذه الحدود. فالله سبحانه وتعالى يأمرنا بالقسط في جميع الأحوال. يقول تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1].

وعلى الرغم من هذه التعاليم الواضحة فإن بعض المنتسبين إلى الإسلام قد يخرجون عن هذه التعاليم ويستخدمون الإرهاب أو الإرعاب العدواني. ومن الطبيعي أن تربي جميع الدول مواطنيها على السلوك الصحيح ومع هذا لديها سجون تمتلئ بالمجرمين. فهل نقول إن الشعوب كلها مجرمة أو أنها تربي أبناءها على الإجرام؟ وورد في إحصائية أمريكية أن هناك ١٧٥ حادثة "إرهاب" عدواني في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٨٢-١٩٩٦. وقام بمعظمها مسيحيون، ثم يهود. فهل نقول بأن جميع المسيحيين "إرهابيون" عدوانيون؟ طبعا. لا.

كيف يعالج الإسلام الإرهاب العدواني؟:

إن الإسلام يعالج الإرهاب أو الإرعاب العدواني بثلاث طرق رئيسة:

أولا – التربية الصالحة منذ الصغر والتنشئة على تحريم الظلم والعدوان ومدافعته، والدعوة إلى العدل والإنصاف ومساندته.

ثانيا - إزالة الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب أو الإرعاب العدواني

وذلك بحماية الحقوق، وبالحكم بالعدل، والتعامل بالإنصاف، وبالتعاون على البر والتقوى، وبتوفير وسائل العيش العادلة. وليس عجبا

---

(١) سورة المائدة: ٨.

أن يوقف الخليفة الثاني في الإسلام، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تنفيذ حد قطع يد السارق في عام المجاعة، وأن يعفي عبيدا سرقوا ناقة وذبحوها ليسدوا جوعهم. بل، عنّف سيدهم لأنه كان يجوّعهم، ودفع قيمة الناقة من بيت مال المسلمين، أي الميزانية العامة.[١]

فقبل إصدار الحكم على من يقوم بعمل إرهابي أو إرعابي لابد من التعرف على أسبابه وإزالتها، وذلك بدلا من الاقتصار على إدانته. وقد نلوم العمليات العشوائية اليائسة للمظلومين التي قد يذهب ضحيتها بعض الأبرياء، ونتجاهل الإرهاب العدواني الذي يواجهونه ويذهب ضحيته آلاف الأبرياء.

وقد تلوم بعض الدول أطرافا مجهولة للإرهاب الذي ينزل بها، وتتجاهل أسباب ذلك. فقد يكون ما ينزل بها هي ردة فعل طبيعية للإرهاب الذي تمارسه هي بمساندتها المستمرة للعدوان. وقد تبحث هذه الدول عن الحل في مزيد من الإرهاب وتغذيته بمزيد من الوقود وتغفل أو تتجاهل الحل الذي في يدها، وهو إزالة الأسباب التي هي مصدرها.

وقد يتسرع بعض حكام الدول في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات مغلوطة تقوم بتوفيرها مراكز القوى فيها (مثلا بعض القيادات في الاستخبارات العامة، أو في وزراة الدفاع أو عملاء لدول أجنبية). والأولى أن يبذل هؤلاء القادة جهدا أكبر في التحري عن الحقيقة، مثلا بالتعرف على ما تقوله المصادر المحايدة أو القاعدة العريضة من المصادر، بدلا من الاقتصار على مصادر محدودة، قد تكون مضللة بقصد أو بغير قصد. فبعض القوى المعادية تتخذ وسائل مختلفة من الضغط للحصول على قرارات محددة أو إجراءات. ومن هذه الوسائل الدنيئة المنافية للأخلاق تزويد صناع القرار بمعلومات خاطئة، والإغراء بالمال، وتوريط المسؤولين في مواقف مخزية أو حرجة عن طريق

---

(١) مسند الشافعي ج١: ٢٢٤.

بعض أنواع النوادي الاجتماعية ثم تهديد المسؤول بواسطتها، وإرتكاب جرائم تنسبها إلى أعدائها.

وهنا يأتي دور العقلاء من الشعب في تنوير القيادة وفي تنوير الشعب الذي قد ينخدع بالمؤامرة المبيتة والكيد المتقن، أو بالمبررات السطحية التي قد يستخدمها هؤلاء الحكام لإقناع الشعب بالقرارات المتناقضة وغير المنطقية.

ثالثا – فرض عقوبات رادعة، ولكن بعد الإدانة بأدلة دامغة وإجراءات مشددة تسمح للقاضي رفض الاعترافات الشخصية. فالعقوبات التي تطبق على الأبرياء بسبب التهاون في التأكد، أو العقوبات الانتقامية التي تتجاوز الحدود المشروعة تؤدي غالبا إلى مزيد من الإرهاب العشوائي الانتقامي.

هل إنشاء مدارس القرآن يزرع الحقد والتطرف؟

إن القرآن الكريم كما اتضح من الاقتباسات السابقة دعوة للسلام العالمي، وعلى مستوى الحياة المؤقتة والأبدية، ودعوة لأداء حقوق الآخرين على الرغم من الاختلاف في الدين.

وفيه حث لمن يقرؤه بفهم كاف على التمسك بالمبادئ الأخلاقية العالية وحسن التعامل مع الناس جميعا، بل والإحسان إليهم، والحرص على سعادتهم في الدنيا والآخرة. يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾[1].

---

(١) سورة الممتحنة: ٨-٩.

وفي القرآن الكريم حث على أداء حق الرحم وحق الوالدين وإن كانا غير مسلمين. فالله تعالى يقول: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾[1] وكذلك يقول تعالى: : ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ﴾[2].

وفي القرآن الكريم ما يؤكد حرص الإسلام على الحفاظ على كرامة الإنسان، وما يحث على العزّة التي لا غرور فيها، ويثني على القوة التي لا اعتداء فيها على الآخرين.

وفي القرآن الكريم تاريخ كفاح النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وصفات من عادوه من أجل دعوته وكيف صبر على الأذى والاعتداء عليه وعلى أتباعه حوالي ثلاثة عشر عاما، ثم أذن الله له بالدفاع عن النفس ومعاملة المعتدين بالمثل.

لقد جرت في العالم حروب كثيرة بين مختلف العصبيات والديانات والوحدات السياسية. واستخدمت هذه الأطراف المتحاربة شتى أنواع الإرهاب، منها: العنف والتدمير والقهر النفسي والروحي والذهني... فهل جميع هؤلاء إرهابيون أو أن العبرة بالدوافع؟ هل هي عدوانية، أو دفاعية؟

إن جميع الدول لديها مدارس وأكاديميات عسكرية وأمنية وجيوش، وتحرص على تدريب جنودها على الاستعمال الماهر لهذه

---

(١) سورة العنكبوت: ٨.

(٢) سورة لقمان: ١٤- ١٥؛ وانظر صيني، حقيقة العلاقة ص ٥٥-٦٨.

الآلات والوسائل المدمرة. والدول المتطورة ماديا وتقنية في العالم هي الأكثر تقدما في تطوير الأسلحة المدمرة بالجملة وهي التي تبيعها للشعوب الأخرى. وتعتز هذه الدول وتفاخر بأن لديها أقوى الجيوش في العالم وأنها تمتلك مراكز أبحاث متقدمة تقوم بتطوير أكثر الأسلحة تدميرا. فهل نقول بضرورة إلغاء المدارس والمؤسسات الحربية كلها؟

وهل جميع هذه الدول تشجع الإرهاب أو الإرعاب العدواني؟ وهل جميع الدول التي تنمي قواتها العسكرية بحرص شديد هي دول تشجع الإرهاب الإرعاب العدواني؟

بالطبع. لا. فالإنسان العاقل لا بد أن يستعد للدفاع عن نفسه إذا واجه ظلما أو اعتداء. والقوانين كلها سواء منها الإلهية أو الوضعية تمنح الإنسان حق الدفاع عن النفس والمال والعرض والدين.

وإذا كان تدريس القرآن الكريم، يزرع الحقد والتطرف لأنه يتضمن جزءا من قصص الصراع بين المسلمين الأوائل ومن عادوهم فكذلك تدريس تاريخ الأمم جميعها. فهل نمنع جميع الشعوب من تدريس تاريخها، مع ما فيها من قصص الحروب الطاحنة الداخلية وبينها وبين الشعوب الأخرى، وذلك بحجة أن هذه الدروس تغذي روح العصبية والتطرف؟ بل هناك أفلام وأشرطة فديو عن أحداث الحروب العالمية، وعن حروب خيالية بين الشعوب المختلفة وبين الفئات المختلفة من المواطنين في البلد الواحد. فهل ينبغي منع هذه الأفلام الوثائقية لأنها تغذي روح التعصب والتطرف بين الدول أو الشعوب التي اشتركت فيها، مع أنها تعبر عن أحداث حقيقية جرت في الواقع؟ أو هل الأفضل تشويه الواقع وبناء العلاقات الدولية على أسس من الخيال والأحلام الجميلة؟

وهناك نصوص في الكتب المقدسة عند أصحاب الديانات الأخرى، لو تم تجريدها من سياقاتها، لأمكن اعتبارها نصوصا تشجع

على "الإرهاب" العدواني. ومثال ذلك في العهد القديم "متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتملكها وطرد شعوبا كثيرة من أمامك ...سبع شعوب أكثر وأعظم منك ودفعهم الرب إلهك أمامك وضربتهم فإنك تحرمهم. لا تقطع لهم عهدا ولا تشفق عليهم ولاتصاهرهم."[١] وأيضا "فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال. وكل امرأة عرفت رجلا مضاجعة ذكر اقتلوها. لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر أبقوهن لكم حيات."[٢]، ومثاله من العهد الجديد: "أما أعدائي أؤلئك الذين لم يريدوا أن أملك عليهم فأتوا بهم إلى هنا واذبحوهم قدامي."[٣]

فهل نقول بأن هذه الكتب المقدسة تشجع "الإرهاب" والعنف العدواني؟ وهل نلغي هذه النصوص من تلك الكتب؟

بالطبع، لا. فالنصوص المقدسة، خاصة، لابد من فهمها في ضوء سياقاتها المناسبة.

---

(١) الكتاب المقدس: العهد القديم، التثنية، ٧: ١-٢؛ سفر التثنية، ٢٠: ١٠-١٨.

(٢) الكتاب المقدس: العهد القديم، الأعداد، ٣١: ١٧-١٨.

(٣) الكتاب المقدس: العهد الجديد، لوقا، ١٩: ٢٦-٢٧.

المرأة في الإسلام

يعزز الإسلام -بتعاليمه- الفطرة البشرية التي خلق الله الناس عليها. لقد خلق الله الناس ذكورا وإناثا ليكون هناك نوع من التخصص في مجالات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. ثم ليكمل بعضهما بعضا. وهما يشبهان في ذلك الليل والنهار اللذين يؤلفان اليوم، والتيار الموجب والسالب اللذين يؤلفان الطاقة الكهربائية التي تبعث الحياة أو الحركة في كثير من الجمادات.

ومما ميّز الله به الإناث حرارة العاطفة وغلبتها على سلوكهن، وذلك إضافة إلى تميز الأنثى بالرقة في الخِلقة التي تقيد حرية حركتها في أرجاء البيئة التي تعيش فيها مع الرجل. وجعلها الخالق سبحانه وتعالى تتميز بالرقة في الأخلاق، لتكون قادرة على امتصاص حدة الرجل، ولتكون جذابة توفر له المأوى النفسي اللازم فتخفف عنه همومه وتنسيه عناءه، ولتكون حنونة ومناسبة لتربية الصغار. فهي مخلوقة ناعمة وأكثر استعدادا للتضحية بنفسها في سبيل إسعاد الآخرين. وهذه الصفات والمكونات البشرية لا تستغني عنها أي أسرة سعيدة أو مجتمع. فقد أثبتت التجارب العلمية أن المرأة أكثر قدرة على احتمال الأوضاع النفسية الصعبة، وأكثر استعدادا للشفاء من الصدمات النفسية.

ومن جهة أخرى، فإن الله خلق الرجل متصفا بالخشونة التي تتيح له فرصة التجول في مساحة أكبر من حيث الموقع ومن حيث الوقت. فالرجل أقدر جسميا على حماية نفسه من المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان، ويجعله ذلك أقل عرضة للاعتداء. كما يغلب على تكوينه النفسي أنه أقدر على الثبات أمام كثير من الأحداث، مثل ظهرر بعض الحشرات أو الحيوانات بصورة مفاجئة. ولهذا، فهو يجرؤ على ارتياد مواقع مأهولة أو موحشة أو محفوفة بالمخاطر، بجسارة وبسلامة أكبر مما هو متاح للمرأة. وهو يجرؤ وبأمان أن يتحرك في أرجاء البيئة المسكونة والموحشة، حتى في الساعات المتأخرة من الليل أكثر من المرأة.

وعموما عندما نتحدث عن الصفات التي تميز الرجل أو المرأة فإن هذا لا ينفي وجود حالات استثنائية، حيث يبرز الرجل في مجالات اختصاص المرأة وتبرز المرأة في مجالات اختصاص الرجل.

ما مكانة المرأة في مقابل مكانة الرجل؟

هناك نصوص يستدل البعض بها للتدليل على خلاف القاعدة العامة في العلاقة الطبيعة بين الرجل والمرأة، التي تشبه علاقة النهار بالليل، حيث الاختلاف في الطبيعة مع التكافؤ في الأهمية.

ومن النماذج على الخطأ في فهم النص بسبب تجريده من السياق قول الرسول صلى الله عليه وسلم «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ. فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ. مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ. قُلْنَ وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قُلْنَ بَلَى. قَالَ: فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا. أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا»[1].

فالسياق هو أن اليوم كان يوم عيد ويريد الرسول صلى الله عليه وسلم حثهن على التصدق. فهي مناسبة طيبة لمداعبتهن بقول يرتكز على حقائق جزئية هي: أن شهادتهن في بعض الأمور بنصف شهادة الرجل، والإعفاء من الصلاة بدون قضاء، وتأجيل صوم رمضان إلى أيام أخر. وجاءت الدعابة مدحا في صيغة ذم (ناقصات عقل ودين وقد يسيطرن على العقلاء من الرجال).

وإذا كن أكثر أهل النار فذلك طبيعي لأن عددهن أكبر من عدد الرجال إضافة إلى عوامل أخرى. وأما كونهن يكفرن العشير بالمبالغة في نكران الخير فهي طبيعة لازمة للإنسان العاطفي.

---

(١) صحيح البخاري: الحيض.

وعلى وجه العموم فإن مكانة المرأة – في الإسلام - في مقابل مكانة الرجل تقع في فئات ثلاث:

أ - حالات تتساوى فيها المرأة مع الرجل:

لقد جعل الإسلام النساء شقائق الرجال، كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم.[١] وجعل الرجال والنساء أوصياء بعضهم على بعض، حيث يقول تعالى: ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ... ﴾[٢] ويقول تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا ٱكۡتَسَبُواْۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٞ مِّمَّا ٱكۡتَسَبۡنَۚ ﴾[٣]. ويقول تعالى: ﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾[٤] ويقول تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾[٥]. ويحمل الإسلام المرأة نصف المسؤولية فقط بالنسبة لخروج آدم وحواء من الجنة[٦]. بل، ويحمل الرجل المسؤولية الكبرى في ذلك لأن القرار النهائي في يده[٧].

---

(١) الترمذي: الطهارة.

(٢) سورة التوبة: ٧١.

(٣) سورة النساء: ٣٢.

(٤) سورة النحل: ٩٧.

(٥) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٦) سورة البقرة: ٣٦.

(٧) سورة طه: ١٢١.

ب - حالات تميزت فيها المرأة على الرجل:

لقد جعل الإسلام حقوق الأم في الإسلام أعظم من حقوق الأب[١]. وفي المملكة العربية السعودية، مثلا يمنح نظام الموظفين الحكومي إجازة –حدها الأدنى- خمسا وأربعين يوما للوالدة، اعتمادا على التقدير الذي ورد في الحديث النبوي عن مدة النفاس، وذلك إضافة إلى إجازتها السنوية[٢]. وبناء على عدة المرأة عند وفاة زوجها المنصوص عليها في القرآن الكريم[٣]. يمنحها نظام الموظفين حوالي مائة يوم إجازة خاصة غير إجازتها السنوية. وليس للرجال حق مماثل. كما سمح لها الإسلام لبس الذهب ولبس الحرير دون الرجال. وأعفاها من الصلاة في الشهر أسبوعا أثناء الحيض وبعد الولادة أكثر من شهر.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد جعل الإسلام لتربيتهن فضلا لم يجعله للذكور، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم «لَا يَكُونُ لِأَحَدِكُمْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِنَّ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»[٤]. وكذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ".[٥] فيجعل الإحسان إلى الزوجة معيارا لدرجة خيرية الرجل.

فهل نقول بأن الإسلام يمارس التمييز العنصري ضد الرجل؟

ج – منح الرجل صلاحيات ومزايا:

لقد جعل الإسلام الرئاسة في الأسرة للرجل وزاد نصيبه في الإرث، عندما يكون مسؤولا عن الأنثى، وجعل شهادته ضعف شهادة المرأة في بعض الأمور.

---

(١) انظر مثلا: البخاري: الأدب.

(٢) الترمذي، الطهارة.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٤.

(٤) الترمذي: البر والصلة.

(٥) الترمذي: المناقب.

وفي مقابل ذلك حمله مسؤوليات أعفى المرأة منها، حيث جعل الرجل مسئولا عن أسرته ماليا، في حدود المصاريف الأساسية، وجعله الحارس لها.

وهكذا نلاحظ أن الإسلام يجعلهما متماثلين في أشياء كثيرة وجعل لكل منهما ميزات. وبهذا يساوى الإسلام بينهما ليس مساواة النهار بالنهار والليل بالليل، ولكن مساواة الليل بالنهار في الأهمية، وفي عدم استغناء الحياة المثالية عنهما، كما أن اليوم الكامل لا يستغني عن النهار أو الليل.

وعموما عندما نتحدث عن الإسلام فإنه ينبغي التفريق بين الإسلام وبين تطبيقات المسلمين التي قد تنحرف كثيرا عن التعاليم الإسلامية، وذلك لأنهما شيئان مختلفان. وخير للمرأة المسلمة أن تطالب بحقها في الإسلام، بدلا من المطالبة بالمساواة مع الرجل، وذلك لأن المساواة ستفقدها كثيرا من الحقوق الفطرية التي يؤكدها الإسلام.

ولو راجعنا نصوص الثورة الفرنسية التي يتغنى بها المنادون بالمساواة غير الواقعية ودساتير كثير من الدول ومنها الديموقراطية العلمانية لوجدنا أنها لم تعترف بحق المرأة في كثير من الأمور، التي ضمنها الإسلام لها منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، إلا في القرون الأخيرة. ليس هذا فحسب بل هناك حقوق لم تمنحها لها بعدُ مثل إعفائها من المسؤولية المالية الخاصة بأسرتها وباستقلالها ماديا بصورة تامة.[١]

فهل بعد هذه الحقائق ترغب المسلمة العاقلة في الحصول على ما حصلت عليه المرأة الغربية وتتنازل عن الحقوق والامتيازات التي منحها لها الإسلام؟

---

(١) الدواليبي، حقوق الإنسان ص ٤-٥؛ وانظر مثلا الدستور الأمريكي الذي صدر في ١٧٨٧، ويقتصر الحق الكامل للمواطَنة على البيض الأحرار ولم يتم منح المرأة حق الانتخاب صراحة إلا في عام ١٩٢٠. انظر دورين، التجربة الدستورية.

ما مكانة المرأة في النشاط السياسي؟

للصفات الفطرية التي سبق الحديث عنها، عند بيان وضع المرأة في الإسلام، تبين معنا أنه لكل من الرجل والمرأة صفات تميزه عن الآخر. كما بدا واضحا أن الصفات التي يتميز بها الرجل تجعله – في الغالب – أصلح للولاية الكبرى، ولاسيما إذا كانت هذه الولاية تجمع صلاحية الاجتهاد والقضاء والتنفيذ[١]. وأما الولايات الأخرى فقد اختلف في بعضها فقهاء المسلمين. ومن هذه المجالات التي اختلفوا فيها: القضاء، والحسبة (الوظيفة الرسمية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والوظائف الإدارية الأخرى.

ولكن من المؤكد أن الإسلام يجعل المرأة مؤهلة لتحمل المسؤولية. فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: " كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا...وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ "[٢].

كما أن الإسلام لم يهمل المشورة المتميزة للمرأة. فقد أخذ رسول رب العالمين الذي ينزل عليه الوحي مشورة زوجته أم سلمة رضي الله عنها، عندما رفض أصحابه تنفيذ أمره بحل الإحرام، تعبيرا عن عدم القناعة بفقرة في اتفاقية السلام مع قريش التي كانت تضطهد المسلمين. وكانت الفقرة تقول بأن على المسلمين إعادة من يسلم من قريش إليها ولا ترد قريش من يهرب إليها من المسلمين. فقد أشارت عليه أم

---

(١) ويستند ذلك إلى تعليق للنبي صلى الله عليه وسلم عندما قيل له أن الفرس ملكوا عليهم امرأة: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً" (البخاري: المغازي). ويعلق البعض بأن هذا القول لا يدل على تحريم تولية المرأة ولكنه تنبؤ لما سيحدث لفارس. وقد صدقت نبوئته. عليه الصلاة والسلام.

(٢) صحيح البخاري: الجمعة.

المؤمنين بأن يبدأ هو في حل إحرامه دون أن يكلمهم. ففعل رسول الله ما أشارت عليه، فبادر الجميع إلى فعل ذلك[١].

لماذا شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل في بعض القضايا؟

يقول تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ... وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[٢].

الآية إرشاد عام للمتعاملين بمعاملات مؤجلة. وهناك فرق بين الشهادة التي قد يعتمدها القاضي والشهادة التي يُوصى بها أصحاب الحقوق عند إبرام العقود. ففي الحالة الأولى يقوم الواقع بفرض شروطه الخاصة على الشهادة، مثل رفض شهادة القريب في بعض القضايا وإن كان رجلا مع قبول شهادة المرأة الأجنبية.

ويضاف إلى ذلك أن الإسلام قد جعل مسؤولية الإشراف على الأسرة على عاتق الرجل فكانت له الرئاسة في الأسرة بسبب الصفات الخاصة التي توفرت له ولم تتوفر للمرأة. ومن الطبيعي أن يكون لقول المسؤولين ورأيهم وزن أكبر حتى في النظم الديموقراطية. فرأي الرئيس يعتبر مرجحا للنصف الذي هو معهم عندما تنقسم الأصوات إلى نصفين في القضية المحددة.

وفي ضوء الاختلافات الفطرية التي سبقت الإشارة إليها كان الرجل أكثر إحاطة بالبيئة الواسعة، وأصلح للشهادة في كثير من القضايا وكان لشهادته وزن أكبر، وأقل تعرضا للخطر في حالة الشهادات التي قد يترتب عليها مخاطر.

---

(١) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣: ٢٩٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٢؛ وانظر مثلا تفسير ابن كثير.

وهناك مجالات أخرى تعتبر فيها شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل[١] وفي قضايا ذات أهمية كبرى. ومثال ذلك أن المسلمين تعلموا كثيرا من أمور دينهم عن طريق زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم. وهناك أمور تتعلق بعورات الإناث لا يمكن للرجل أن يشهد فيها. فالشهادة فيها قاصرة على المرأة، وكذلك الحا ل بالنسبة للرجال. فالمسألة ليست مسألة أقل شأنا أو أعظم شأنا ولكن الأصلح في قضية محددة.

كما أن المرأة أصلح لرعاية الأطفال. ولهذا نجد كثيرا من المحاكم حتى في الدول ذات النظام اللاديني تجعل حضانة الأطفال إلى الأم في حالة انفصال الأبوين. (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا) فهل نقول: إن هذا النظام يهضم حقوق الرجل ويحرمه من المساواة مع المرأة؟ أو أن الإسلام يحرم المرأة من المساواة مع الرجل؟

طبعا. لا نقول ذلك، ولكن نقول: إن الأم أصلح لرعاية الأطفال الصغار من الرجل، والرجل أقدر على الشهادة في كثير من القضايا.

لماذا ترث المرأة نصف ما يرثه الرجل في بعض الحالات؟

انطلاقا من الحقائق الفطرية السابقة فإن الإسلام يجعل مسؤولية توفير العيش على الرجل، سواء بالنسبة لزوجته وأولاده أو بالنسبة لوالديه العاجزين عن العمل أو إخوته غير القادرين على العمل أو أخواته غير المتزوجات اللاتي لا عائل لهن. ولم يجعل ذلك من مسؤولية المرأة حتى تجاه والديها ومن يعولان من الصغار.

لهذا، فإن الإسلام لا يجيز مثلا: للمسلم أن يدفع زكاة ماله المفروضة عليه إلى زوجته أو أولاده، وذلك لأن الأصل أن يكفيهم حاجتهم من باب القيام بالواجب، وليس من باب التصدق. فالزكاة لا

(١) سورة النور: ٦-٩. يقسم الزوج أربع مرات ليثبت إدانة زوجته بتهمة الزنى فتقسم زوجته أربع مرات لتدفع عن نفسها هذه التهمة.

يجوز دفعها إلا في مصارف محددة لا يجوز صرفها في غيرها. وهذه المصارف إما أنها تسد حاجة شبه دائمة أو مؤقتة لبعض المستحقين أو تحقق مصالح عليا. فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1].

وتحتفظ المرأة بممتلكاتها التي جمعتها قبل الزواج وعقب الزواج بصورة مستقلة. بل وتستطيع أن تستأجر زوجها لإدارة أموالها الخاصة. وكفل لها الإسلام الاحتفاظ بشخصيتها القانونية المستقلة قبل الزواج وبعد الزواج. فالمرأة قبل الزواج تنتسب إلى أسرة أبيها؛ وهي بعد الزواج كذلك. ولا يتغير لقبها بعد الزواج، كما هو الشائع في كثير من المجتمعات المتحضرة ماديا، حيث تأخذ لقب أبيها قبل الزواج، ويلزمها العرف أو القانون بلقب زوجها بعد الزواج، وكأن "ملكيتها" تنتقل من أسرة أبيها إلى أسرة زوجها بعد الزواج.

ولوتأملنا الآية الحادية عشرة من سورة النساء لوجدنا أن الزيادة في الميراث مرهونة بالمسؤولية والنفع. فإذا انعدمت المسؤولية المباشرة فإن الزيادة تنعدم. فالله تعالى يقول: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾﴾[2].

---

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) سورة النساء: ١١.

فالابنة الوحيدة ترث نصف مال والدها ويشترك بقية الورثة: ذكورا وإناثا في النصف الآخر، أو ترث الابنتان ثلثي مال والدهما ويشترك بقية الورثة في الثلث.

فالإرث تحدده درجة القرابة المرتبطة بدرجة المسؤولية.

والإرث – عموما- ليس المصدر الوحيد للدخل المادي. بل لا ينبغي أن يكون مصدرا يعتمد عليه الإنسان كلية. فقد خلق الله الناس ذكورا وإناثا، وميّز كلا منهم بمميزات يحتاج إليها المجتمع الإنساني، ووفّر لكل منهما العقل وفرص الكسب الذاتي. وأما العاجز فأوكل مسؤوليته إلى الأعضاء الأصحاء في المجتمع. فجعل له نصيبا في دخل القادرين منهم وسماه الزكاة المفروضة وحث على التصدق عليه أيضا.

أما في الغرب فإن طالبت المرأة بالمساواة في الإرث فذلك من حقها، مادامت مسؤوليتها مساوية لمسؤولية الرجل تجاه الأسرة. ويحق لها ذلك ولاسيما أن كثيرا من القوانين الوضعية تقسم ثروة المطلقين بالتساوي بين الرجل والمرأة، عند انفصال الزوجين. وربما تكون المرأة قد بذلت جهدا أكبر في جمع تلك الثروة أو أنها قد ورثت مالها من قريب، ولم يسهم زوجها في جمعه بأي شكل من الأشكال.

لماذا لا تتزوج المرأة إلا بولي والطلاق في يد الرجل؟

لا تتزوج المرأة على الأرجح إلا بموافقة ولي أمرها لأن الأنثى قبل الزواج يصرف عليها والدها أو أخوها أو ابنها؛ وإذا فشل الزواج عادت إلي ولي أمرها ليصرف عليها من جديد. وإذا عجز الزوج أو رفض الصرف على أولاده يضطر ولي أمرها إلى تأمين معيشة أولادها أيضا وتربيتهم.

وعموما فإن بعض الفقهاء يجيزون تزويج المرأة نفسها أو بدون ولي في بعض الحالات.

أما الطلاق فقد جعله الإسلام في يد الرجل لأن المرأة عندما تتزوج يكلف الإسلام الرجل بدفع مهر لها ولا تدفع له شيئا. وهو مسؤول عن تأثيث

بيتها وليست مسؤولة عن ذلك. وهو الذي يقوم بتأمين سكنها ومأكلها ومشربها وملبسها في الحدود اللازمة إضافة إلى علاجها إذا مرضت. وهو الذي يصرف على أولادها حتى إذا فشلت الحياة الزوجية وافترقا.

ويضاف إلى ذلك أن الزوج في أسرته مثل الحكومة في الدولة يحتاج إلى صلاحيات، ومنها صلاحية عقوبة من يضر بمصلحة الأسرة حتى يتمكن من أداء مسئولياته. فأي نظام حكم صالح لا يمكن أن يخلوا من أنظمة للعقوبة، تطبق على المستحقين لها. ولهذا كان من صلاحية رب الأسرة التأديب ولو بالضرب كوسيلة أخيرة قبل الطلاق. ولكن ليس الضرب الذي فيه مهانة كالضرب على الوجه أو الضرب الذي يتعارض مع ما جعله الله من المودة والرحمة بالفطرة بين أفراد الأسرة الواحدة، وخاصة بين الزوجين[١].

ومنح الإسلام الزوجة الفرصة للتظلم إلى أهلها وإلى الجهات الرسمية، وإلى المحكمين... ومنحها حق الحصول على الطلاق لتقصير الزوج في أداء واجبات الزوجية. كما أن في إمكانها شراء طلاقها من زوجها إذا كانت لا ترغب فيه، بإعادة المهر وتعويضه عن تكاليف الزواج مثلا.

ومن زاوية أخرى، فإن الطلاق أبغض الحلال إلى الله[٢]. والرجل بحكم طبيعته التي يغلب عليها العقلانية مقارنة بالمرأة ولأنه يتحمل تكاليف الزواج ويتحمل مصاريف الأولاد حتى بعد الطلاق فإنه أكثر حرصا على استمرار الحياة الزوجية.

لماذا لا يمكن للمسلمة الزواج من غير المسلم؟

لعل من أمثلة حرص الإسلام على حقوق المرأة أيضا أنه لا يسمح للمرأة أن تتزوج رجلا لا يلزمه دينه احترام ديانتها. ولهذا فإن الإسلام يحرم على المسلمة الزواج من غير المسلم. ويسمح للمسلم بأن يتزوج

---

(١) صيني، الخطاب الإسلامي.

(٢) أبو داوود: الطلاق.

اليهودية أو النصرانية، حيث يقول تعالى: : ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖۗ ... ﴾[١] والواضح من النصوص الصريحة أن استثناء التزاوج بين المسلمين وغير المسلمين مقتصر على زواج المسلم بالكتابية فقط[٢]. والحكمة في ذلك كما يظهر لنا هي لسببين رئيسين:

١ – اليهودية والنصرانية من الرسالات التي يعترف الإسلام بصيغها الأصلية، وتندرج تحت اسم "الإسلام" بمعناه العام كما ورد في عدد من الآيات القرآنية[٣]. فالزوج المسلم ملزم باحترام أنبياء الله السابقين بالنسبة لليهودية والمسيحية، وأما الزوج غير المسلم فهو غير ملزم، وفقا لتعاليم دينه، باحترام نبي الإسلام، بل إن التزامه بدينه معناه إنكاره رسالة محمد صلى الله عليه وسلم.

ومما يؤكد هذه الحقيقة أن الإسلام لا يسمح للمسلم بالزواج من الوثنية أو التي لا دين لها، وذلك لأن دينه لا يقر الوثنية أو اللادينية فتكون زوجته عرضة لظلمه لها أو لعدم احترامه لها.

٢ – ضمن الإسلام للزوجة حقوقا، منها الاستقلال والمساواة الواقعية، وألزم الزوج المسلم بها. وهو دين رباني، لا يقبل التغيير. أما بالنسبة للزوج غير المسلم فهو إما أنه لاديني، أو أن ديانته ليست فيها تشريعات ملزمة تحفظ للزوجة حقوقها، وتخضع التشريعات الخاصة بحقوق المرأة لرأي الأغلبية الذي قد يصيب الحق وقد يخطئه، وقد يتغير مع تغير الزمان. ومن ينظر إلى

---

(١) مثلا: سورة المائدة: ٥.

(٢) صيني، الخطاب الإسلامي.

(٣) انظر مثلا: سورة البقرة: ١٢٨، ١٣٢–١٣٣؛ آل عمران: ٦٧؛ يونس: ٧، ٩٠؛ وانظر القاضي حيث يورد أكثر من عشرين آية في هذا المعنى.

حقوق المرأة في الدول العلمانية التي تخضع فيها التشريعات لتصويت الأغلبية يرى تناقضات كثيرة وتعديلات مستمرة.

فالإسلام حريص على حماية حقوق المرأة من الضياع وكرامتها من أن تهان. وإذ يحرص الإسلام على حقوق المرأة المسلمة فإنه لا يعارض الأديان الأخرى إذا منعت إناثها من الزواج بالمسلمين، حرصا على مصالحهن من وجهة نظر ديانتهن.

لماذا يسمح الإسلام بتعدد الزوجات؟

صحيح أن الإسلام يسمح للرجل بالزواج إلى أربع زوجات، ولكن يشترط عليه العدل بينهن. يقول تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً ...﴾[1] ويؤكد الله تعالى أن العدل الكامل مستحيل في قوله تعالى:﴿ وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ...﴾[2].

لقد نظر كثير من النساء إلى هذا الإذن للرجال نظرة سلبية. وهو في واقع الأمر وعند التأمل منحة ربانية للإناث اللاتي لم يتزوجن بعد، للأسباب التالية:

١ – من الملاحظ أن عدد الإناث في العالم أضعاف عدد الذكور. وهذا يعني أن جزءا كبيرا من الإناث لن يتزوجن إذا كان لكل رجل امرأة واحدة، حتى مع إغفال الحقيقة التي تفيد بأن أعمار النساء في الغالب أطول من أعمار الرجال.

٢ - هذه المنحة الربانية تزيد من فرصة زواج الأنثى أربعة أضعاف. فبدلا من أن تكون فرصتها للزواج واحدة، مثلا إذا كان الرجل لا يتزوج إلا

---

(١) سورة النساء: ٣.

(٢) سورة النساء: ١٢٩.

واحدة فإن فرصتها ترتفع إلى أربعة أضعاف إذا سمحنا للرجل بالزواج من أربع. وعموما، هي فرصة موجودة إذا احتاجت إليها الأنثى، ولا يجبرها الإسلام على الاستفادة منها.

٣ – كونها زوجة شريكة لأخريات، لها حقوقها الأدبية والمالية وفرصة لإشباع غريزة الأمومة خير من لا زواج البتة. وهو خير من إشباع رغباتها الجنسية بطريقة غير مشروعة مع الحرمان من كثير من الحقوق الأدبية والمالية، والحرمان من إشباع غريزة الأمومة أو تحمل مسؤوليات مالية وأدبية كبيرة قد لا تطيقها أو تكون سببا في تنغيص حياتها. وإضافة إلى هذا فإن هذا السلوك الذي ترفضه الفطرة سيجعلها أكثر عرضة للاستغلال من قبل الرجل وأكثر عرضة للمهانة والمذلة في الغالب.

وأما بالنسبة للمتزوجات فمن الطبيعي أن ينظرن إلى التعدد نظرة سلبية، وذلك بحكم الغيرة الفطرية والأنانية. بيد أن هناك حكيمات يرين في ذلك فرصة لكسب الأجر وفرصة لإشباع غريزة حب الخير التي فطر الله الناس عليها. لهذا لا يمانعن من مشاركة غيرهن في أزواجهن.

والمسألة عموما ليست بهذا السوء، خاصة في المجتمعات التي لا تطبق الحجاب الإسلامي، وذلك لأن الرجل قد تعجبه أو تغريه امرأة غير متزوجة فيضطر إلى طلاق زوجته ليتزوجها. أما التعدد فيمنح المتزوجة فرصة الاحتفاظ بزوجها.

وقد تتساءل المرأة ولماذا لا يسمح الإسلام للمرأة أن تتزوج أكثر من رجل واحد؟ وهو سؤال يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أنه وجيه. ولكن ما مصلحة المرأة في ذلك؟ فهل هذا سيضمن لها الأب المسؤول عن أولادها؟ وهل هذا سيضمن لها الرجل الذي تعتد به في النوائب وتحتمي به وتجده عندما تحتاجه، خاصة عندما تصبح عاجزة بسبب مرض أو كبر سن؟

إن الإجابة الواقعية على هذه الأسئلة هي: لا. وذلك لأن السماح بتعدد الرجال للمرأة الواحدة هي فرصة طيبة للرجال للهروب من الأعباء

التي تترتب على العلاقة الجنسية. وهي سبب من أسباب ضياع مستقبل الأولاد، وغير ذلك مما ترفضه المرأة العاقلة وسترد الإشارة إليها في الحديث عن عقوبة الزنا.

لماذا لا يسمح للمرأة بقيادة السيارات؟

انطلاقا من مبدأ أن الحكم الصائب ينطلق من التفاعل المتقن بين النصوص والواقع فإننا نستطيع القول بأن الإسلام لا يمنع المرأة من قيادة السيارة، ولا يحثها على ذلك. فالأمر في الغالب مرهون بالبيئة التي تعيش فيها المرأة. فالمرأة في بعض المجتمعات الإسلامية مثلا تميل إلى أن تستخدم الحد الأقصى من الحجاب المفروض عليها شرعا، أي أنها تفضل أن تغطي وجهها، متبعة في ذلك رأي بعض علماء المسلمين في مسألة تسمح بالتعدد في الرأي. والمجتمع في مثل هذه البيئات قد تعود على ذلك ويفرضه على أفراده.

وفي مثل هذه البيئة من الخير للمرأة أن يقود السيارة غيرها، وتُخدم بدلا من أن تقود السيارة هي بنفسها. وهذا يتفق مع الميل الطبيعي. فكثير من الناس يحبون أن يكون لديهم سائق خاص أو شبه خاص يقود السيارة بهم، ما دامت هذه الميزة لا تكلفهم مبالغ كبيرة.

أما إذا كانت المرأة المسلمة تعيش في بيئة تفضل معظم النساء فيها استخدام الحد الأدنى من الحجاب، آخذين برأي علماء مسلمين آخرين، أي يكشفن وجوههن، مع لبس الملابس المحتشمة الساترة وتغطية الرأس والأجزاء التي تعتبر عورة، والبيئة التي تعيش فيها لا ترى في ذلك بأسًا فإنه يمكنهن قيادة السيارات بأنفسهن. وحتى في هذه المجتمعات قد يفضلن وجود سائق يقود السيارة.

لماذا الحجاب للمرأة؟

لعل غير المسلمة تتساءل ولماذا الحجاب للمرأة؟ وأقول "غير المسلمة" لأن المسلمة تدرك وتؤمن بأن الله لا يوجب عليها شيئا ليس فيه

خير لها، وأنها ستكون عرضة لعقابه إذا لم تمتثل أوامره. نعم، قد ينظر البعض إلى حجاب المرأة نظرة سلبية، والأولى أن ينظر إليها نظرة واقعية لتظهر له إيجابيته بالنسبة للمرأة خاصة.

إن الحجاب الإسلامي يعطي المرأة مهابة خاصة، يعوضها جزئيا عن ضعف جسمها ورقتها، فيسهم في حمايتها من الأذى الذي قد تتعرض له غير المتحجبة وأقلها التجرأ عليها. وهذا طبيعي، فالحجاب عموما يُعتبر نوعا من الحواجز النفسية ذات الأشكال المتعددة، مثل نظافة الثياب، وحسن ترتيبها وحسن مظهرها، واقتناء الأشياء الفاخرة أو استخدام السائق أو استخدام سكرتير أو حارس... فهذه الحواجز – في الغالب- تضفي شيئا من المهابة على من يستعملها، وتوفر له شيئا من الحماية ضد الأذى. ولهذا يحرص ذوو المكانة العالية في المجتمع على الاستفادة منها أو الاستمتاع بها. ولعل هذا هو أحد أسباب استخدام الزي العسكري أو الرسمي عموما.

ولا أعتقد أن أحدا ينكر هذه الحقيقة الواقعية. والإسلام بصفته دينا عمليا يعترف بالميل البشري إلى الكماليات، ولا يهمله بل ويعمل على تسخيره في سبل الخير. بيد أنه يكره المبالغة فيه، بحيث تُنسي الإنسان أن الصفات الجوهرية هي الأساس. فالصفات الأساسية أو الجوهرية تحتاج إلى المجهود الشخصي لاكتسابه، أما الصفات التكميلية أو المظهرية فيمكن الحصول عليها عن طريق الوراثة أو المنحة أو الاستعارة.

يضاف إلى ذلك أن الأنثى بطبيعتها جذابة حتى مع الحجاب وعندما تكشف عن كل عناصر جاذبيتها تفقد جزءا كبيرا من مصادر قوتها في جذب الأزواج، وليس المعجبين الذين يريدون الاستمتاع بالمجان.

التطرف و تطبيق الشريعة الإسلامية

إن الإنسان العاقل يدرك أن مدلول كلمة "التطرف" أمر نسبي. فما قد يكون تطرفا بالنسبة لشخص قد يكون اعتدالا بالنسبة لشخص آخر. فما هو معيار التطرف؟ وحتى في الدولة الواحدة قد يختلف مفهوم التطرف من زمن إلى زمن آخر. فقد جاءت فترة عارضت فيها المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية عقوبة الإعدام للقاتل المتعمد باعتبارها عقوبة متطرفة. ثم عادت فأجازت التعديلات التي أجرتها كثير من الولايات للتوسع في تطبيق عقوبة الإعدام.[١] فهل كانت متطرفة ثم أصبحت غير متطرفة؟

وعموما فإن المسلم، ما دام يعلم بالأدلة القوية أن هذه التشريعات ربانية، فهو يعتقد أنها أكثر صلاحية من اجتهادات البشر جميعا، لأن الله هو خالق البشر وهو أعلم بما يصلح لهم.

وما دام الشعب أو أغلبيته في دولة مسلمة قد اختار الإسلام دينا، أي مجموعة الأنظمة والقوانين الربانية لتحديد العلاقات بين أفراد الشعب نفسه، أو بينهم وبين الشعوب الأخرى فعلى حكومة هذا الشعب أن تطبق هذه الشريعة، في حياة أفرادها الخاصة والعامة. وحق اختيار التشريعات المناسبة حق مشروع لكل شعب مستقل، عضو في هيئة الأمم المتحدة أو ليس عضوا. ويلاحظ أن التشريعات الإسلامية وحدة واحدة، كما قلنا سابقا، ليست قابلة للتجزئة وللاختيار منها.

---

(١) US Department of Justice.

وعلى الرغم من حزم الإسلام مع بعض الجرائم، حيث حدد لها عقوبات واضحة لا يمكن التهاون فيها، إلا أنه اشترط أن تكون الإدانة ثابتة، لا شك فيها حسب إجراءات مشددة. ولم يأت الإسلام بجديد فيها. فهذه العقوبات التي يصمها البعض بأنها متطرفة هي جزء من التشريعات الثابتة في الكتب المقدسة، مثل الكتاب المقدس عند اليهود والمسيحيين، وإن كانت بعض النظم اللادينية تعارض تطبيقها.

وعموما يلاحظ أن "العقوبات" في التشريع الإسلامي ليست عقوبات فعلية (جزاء أو انتقام) بل هي – بصفة رئيسة - أدوات للتربية والتهذيب والتعويض، والتطهير والحماية، ويمكن جعلها في الأصناف التالية:

١. "العقوبة" أداة زجر شديدة وتخويف مع وضع قيود مشددة لإثباتها، مثل عقوبة الزنا ولا سيما على المحصن، وتمنح الإنسان فرصة تطهير نفسه في الدنيا قبل الآخرة - إذا أصر على أن يعاقب بها - ليكسب الأجر العظيم. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم تعليقا على الجهنية التي أصرت على الاعتراف بالزنى وطبق عليها الحكم: " لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ وَهَلْ وَجَدْتَ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ"[١].

والعقوبات شديدة الزجر معروفة في النظم الديموقراطية. فمثلا تجعل بعض الولايات الأمريكية عقوبة من يرمي بالزبالة في قارعة الطرق السريعة خاصة، خمسمائة دولار أمريكي، وإن كانت الزبالة مجرد علبة فارغة.

---

(١) الترمذي: الحدود.

٢. هي أداة تهذيب متناسبة مع نوع الجريمة من وجهة نظر البشر.

٣. ثم هي أداة تعويض عن حقوق خاصة لأشخاص محددين ولهم حق التنازل عنها.

٤. أداة تطهير للنفس ومحو للسيئات.

٥. حماية المجتمع وتخليصه من شر خطير يتهدده.

لماذا تتسم تطبيقات بعض الحكومات الإسلامية بالتطرف؟

إن الحكومة الإسلامية التي تطبق التشريعات الإسلامية بما في ذلك التشريعات التي يعتبرها البعض "متطرفة" مثلها مثل أي حكومة أخرى تلتزم بتطبيق التشريعات التي ارتضاها شعبها أو أغلبيتهم. وعندما تختار غالبية الشعب في الدولة الإسلامية الإسلام عقيدة وشريعة فإن القول بتطرفها أو باعتدالها:

١ – ليس بحسب تصور أي إنسان، سواء أكان يعرف شيئا عن الإسلام أم لا يعرف عنه شيئا، وسواء أكان هذا الإنسان -بمعيار الأخلاق الإنسانية العامة- محافظا أم متحررا كل التحرر.

٢ – ليس في ضوء تطبيقات "المسلمين" اليوم في مختلف بقاع الأرض.

فالحكم بتطرفه أو باعتداله يتم في ضوء نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الموثقة، وما يستنبطه منهما علماء المسلمين العارفون بكتاب الله وسنة رسوله. وما يجري تطبيقه في جميع الدول الإسلامية اليوم لا يعد صارما إذا قيس بالعصور الإسلامية الأولى، سواء في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم أم في عهد الخلافة الراشدة أو حتى في عصور إسلامية تالية للخلافة الراشدة.

ومن المؤكد أن الحكومة الإسلامية الواعية ستراعي واقع الحياة في الظروف الراهنة التي تستحيل فيها العزلة وتكثر فيها المغريات التي تؤدي بالمسلم إلى التهاون في تطبيق الأحكام الشرعية المثالية في جميع أموره وفي جميع أحواله. ولهذا فإن تطبيق الحكومات الإسلامية للشريعة الإلهية تتفاوت بحسب درجة التزامها بالإسلام أو درجة التزام الغالبية من شعبها. بيد أنه من المؤكد أنه لا يجوز بحال الخروج على التشريعات الربانية أو تجاهلها ما دامت قطعية الثبوت والدلالة أو قريبا من ذلك وما دامت شروط التطبيق متوفرة.

هل يمكن للحكومة الإسلامية إلغاء عقوبة الإعدام؟

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾[1]. وعن عظم جرم القتل المتعمد بدون مبرر شرعي يقول تعالى: ﴿ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۚ ﴾[2]. فإذا طبقت الدولة الإسلامية عقوبة الإعدام فإنما هي تقوم بإحدى واجباتها. فليس للحكومة الإسلامية أو أي حكومة أن تعطل التشريعات التي اختارها الشعب أو أغلبيته.

---

(١) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) سورة المائدة: ٣٢.

وكما هو ملاحظ من الآية السابقة، فإن الإسلام حفاظا على حق صاحب الحق يجعل حق العفو محصورا في يد صاحب الحق ويحثه على العفو[١]. وكثيرا ما يحصل هذا العفو في الواقع قبيل تنفيذ الحكم، بعد أن يكون القاتل قد تلقى درسا بليغا.

وهذا هو العدل حتى في النظام الديموقراطي أو الشعبي، إذ لا يجوز للحكومة أن تطبق غير التشريعات التي اختارتها الأغلبية أو السكان جميعا. وبالتأكيد لاتملك الحكومة صلاحية إرغام صاحب المال المسروق على التنازل عن ماله بعد إلقاء القبض على السارق ومعه المال المسروق.

ولعل مجلس الأمن الدولي كان ينطلق من ضرورة العقوبة الشديدة التي تليق بنوع الجريمة عندما أجاز معاقبة دولة بأكملها ولكن **بتهمة** قيام أفراد منها أو لمساندتهم بعض **المتهمين** في حادثة ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ميلادية، التي يعلم الله حقيقتها، وإن خفيت على البشر.

فعقوبة الإعدام هي العلاج الناجع لجريمة الاعتداء على الأبرياء بالقتل المتعمد. وخيار قتل المجرم الواحد بعد المحاكمة العادلة والتحقق والتثبت، ينفذه المجتمع في ضوء ضوابط وشروط مشددة، هو أفضل من خيار وقوع أبرياء كثيرين ضحايا القتل بطريقة مزاجية، يقررها مجرم أو عصابة من المجرمين.

ويؤكد الله سبحانه وتعالى هذه الحقيقة بقوله: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[٢]. فالقصاص –في الواقع– يمنح الحياة لكثير من

---

(١) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) سورة البقرة: ١٧٩.

الأبرياء الذين قد يتجرأ المجرمون المعتدون على قتلهم ظلما وعدوانا. وهو أيضا يمنح الحياة لكثير ممن لا يتورعون عن التعبير عن غضبهم بقتل الآخرين. فالقصاص يجعلهم يفكرون مرات قبل ارتكاب جريمتهم التي تنتهي عادة بإعدامهم.

وبهذه العقوبة فإن الإسلام يحمي الأبرياء من الرعب والخوف من التعرض للقتل غير المشروع. وهو تماما ما تفعله معظم الدول – حتى العلمانية الديموقراطية- على المستوى المحلي، بل وعلى الصعيد الدولي.

بيد أن الإسلام لا يبيح قتل المسالمين، ولا ترويع الآمنين بدون حق. كما أن الإسلام يرى أن مساعدة المعتدين لا يقل جرما عن الاعتداء نفسه. فالإسلام يحث على التعاون في الحفاظ على تحقيق السلام العالمي. ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾[1].

هل يمكن للحكومة الإسلامية إلغاء عقوبة قطع يد السارق؟

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾[2]. فإذا طبقت الدولة الإسلامية عقوبة قطع يد السارق فإنما هي تقوم بإحدى واجباتها. فليس للحكومة الإسلامية أو أي حكومة أن تعطل التشريعات التي اختارها الشعب أو أغلبيته.

إن الإسلام يحمي حق الإنسان أو المخلوق المكلف في العناصر الأساسية التي تكفل له السعادة وتجعله يعيش في أمن وسلام: النفس، والمال

---

(١) سورة المائدة: ٢.

(٢) سورة المائدة: ٣٨.

والعرض، إذ قال الرسول صلى الله عليه وسلم في يوم النحر: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ. قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا"(١).

ولهذا فإن الاعتداء على هذه الأشياء عمدا وبسابق إصرار يستحق عقوبة رادعة، تردع من يفكر في ارتكابها. فالسارق قد يرتكب أثناء عملية السطو أيضا جريمة القتل تيسيرا لعملية السرقة. والسرقة أيضا تثير الرعب في المجتمع، وقد تؤدي إلى حصول القتل دفاعا عن المال والنفس.

هل يمكن للحكومة الإسلامية إلغاء عقوبة جلد الزناة؟

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٢ ﴾(٢). فإذا طبقت الدولة الإسلامية عقوبة جلد الزناة فإنما هي تقوم بإحدى واجباتها. فليس لأي حكومة أن تعطل التشريعات التي اختارها الشعب أو أغلبيته.

ولو قمنا بدراسة لنتائج العلاقات الجنسية غير المنضبطة بضوابط، لوجدناها تسهم بقدر كبير في كثير من الأمراض المعدية وفي كثير من المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، مثل : التشرد، والانخراط في سلك الإجرام، وفي ارتكاب جريمة قتل الجنين، وفي فساد العلاقة بين الأزواج وتفكك الأسر... وغير ذلك.

---

(١) صحيح البخاري: الحج.

(٢) سورة النور: ٢.

ولهذا فإن الإسلام يقيد العلاقة الجنسية بضوابط شرعية تكفل تلبية الغريزة الجنسية، ولكن مع تحمل تبعاتها ومسؤولياتها. فلا يختل التوازن في المجتمع، وتُحفظ الحقوق، ولاسيما حقوق الأبرياء من الأطفال الذين لا حيلة لهم. فيجدون من هم ملزمون برعايتهم، دون إلقاء العبء كله على الأم، في الوقت الذي استمتع فيه الطرفان الرجل والمرأة. فالملاحظ في الواقع أن الرجل يمضي وكأن شيئا لم يحدث، ويتهرب من المسؤولية، ثم تقع المسؤولية كلها على المرأة وحدها. فالنداءات والتوصيات والتشريعات التي تنادي بإباحة العلاقة الجنسية الحرة إنما تنادي بشرعية استغلال الرجل للمرأة أسوأ استغلال.

وحتى في حالة استخدام موانع الحمل والإجهاض فإن المشكلة تظهر بصورة أخرى. وهي حرمان الأنثى من إشباع غريزة الأمومة عندها، وعرقلة سير الحياة البشرية على الأرض واختلال توازنها. ومن هذا الاختلال ارتفاع نسبة كبار السن في الأمة تلقائيا. وهذا يؤدي إلى نتائج اجتماعية واقتصادية غير محمودة بالنسبة لأي أمة.

كما أن العلاقة غير المشروعة بحكم الغيرة الفطرية قد تؤدي إلى وقوع جريمة القتل بسبب الغيرة الفطرية.

والإسلام إنما يضع الضوابط للعلاقة الجنسية حرصا منه على حفظ حقوق المرأة والأطفال الأبرياء الذين لهم حق الحياة، وحرصا على عدم هروب الرجل عديم الإحساس من المسؤولية المشتركة.

ما الحقيقة في عقوبة الرجم للثيب الزاني؟

قد يلحق بموضوع التساؤلات التي تثار حول عقوبة الزنا الرجم للثيب الزاني والزانية. وهي مسألة فيها اختلاف.

فهناك من يقول ببقاء حكم رجمهما لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الحالات هي رجم ماعز الأسلمي[١] ورجم الغامدية[٢] ورجم الجهنية[٣] ورجم شراحة[٤] وكذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ"[٥] ولقول عمر ابن الخطاب بعدم نسخ آية الرجم حكما وإن تم نسخها قراءة من القرآن الكريم[٦].

وهناك من يقول بأن الرجم حكم للردع والتخويف أكثر منه للتطبيق في بداية الإسلام عندما كان الزنا شائعا، ثم تم نسخه، وذلك للأدلة التالية:

١. صعوبة إثبات جريمة الزنا –في الإسلام- بواسطة الشهود، بل والتهديد بالجلد ثمانين جلدة لمن يحاول إثباتها بدون توفير الشروط المحددة[٧]. يضاف إلى ذلك منح الزوجة فرصة تبرئة نفسها أمام الناس بمجرد القسم[٨].

٢. جميع الحالات التي تم تطبيق الحد فيها وبدون استثناء كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحاول فيها جاهدا دفع تطبيقه. فمثلا بالنسبة لماعز الذي جاء معترفا بالزنا انصرف عنه أربع مرات أو أيام، وسأل قومه عن عقله، وحاول أن يثنيه عن الاعتراف بأسئلة محرجة، وقال

(١) ابن ماجة: الحدود؛ أحمد، باقي مسند الأنصار، وباقي مسند المكيين.

(٢) أحمد: باقي الأنصار.

(٣) أحمد: البصريين.

(٤) أحمد: العشرة المبشرين بالجنة.

(٥) صحيح مسلم: الحدود.

(٦) صحيح البخاري: الحدود.

(٧) سورة النور: ٤.

(٨) سورة النور: ٦-٩.

لأصحابه لو تركتموه عندما حاول الهرب أثناء عملية الرجم. وبالنسبة للمرأة الغامدية الحامل حاول أن يدرأ عنها الحد مرارا حتى طلب منها أن تعود بعد استكمال رضاعة صغيرها، أي بعد عامين[١].

٣. جريمة الزنا لا يرتكبها شخص واحد ولكن إثنان، ومع هذا فإنه لم يثبت في ظل الروايات المعنية أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد لاحق الطرف الآخر بأي شكل من الأشكال إلا في حالة واحدة. وهي الحالة التي أخذ فيها الزوج تعويضا ماليا من الزاني بزوجته وكان بكرا وقد عُرضت القضية عليه صلى الله عليه وسلم[٢].

٤. بقاء آية الحبس مثلا قراءة ونسخها حكما[٣] يرجح أن نسخ الرجم قراءة دليل على نسخها حكما أيضا.

وهناك نصوص إسلامية شبيهة تهدف إلى الزجر والتحذير الشديد من بعض المخالفات مثل لعن: آكل الربا، والواشمة والمستوشمة، وليس القصد منها الدعاء بطردهم من رحمة الله[٤].

وعموما من يتأمل العقوبات الإسلامية الخاصة بجريمة الزنا يجد أنها تركز على الحق العام كثيرا. فمن يمارس العملية الجنسية بطريقة شبه علنية، بحيث يستطيع أربعة شهداء وصفها بدقة لا يتعدى على الحقوق الخاصة للأقارب فحسب، ولكن يتعدى أيضا على الآداب العامة ويتحداها.

---

(١) أحمد: باقي الأنصار.

(٢) صحيح البخاري: الصلح.

(٣) سورة النساء: ١٥.

(٤) مثلا: البخاري: البيوع. وانظر صيني، حقيقة ص ٢٤-٢٥.

هل يستحق القتل من يرتد عن الإسلام؟

كما سبق القول فإن القاعدة العامة هي أنه لا إكراه في الدين، ولكن عندما يختار الإنسان الإسلام فإنه يدخل مع الله في معاهدة لمدى الحياة الدنيوية. وبهذا برّر بعض العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من بدل دينه فاقتلوه"[١]. ويشبه ذلك قبول الإنسان الانتماء إلى دولة وقبول تبعاتها من التجنيد الإجباري ودفع الضرائب وقبول حكم الإعدام في ظل قوانينها.

والمعاهدة أو العقد ملزم ولا يمكن لأحد الأطراف أن ينقضه من عنده. ومن يتأمل في الظروف التاريخية يجد أن هذا النص جاء في وقت كانت فيه الهوية السياسية ليست كما هي اليوم منضبطة بسجلات وغير ذلك، مما يمكن معها التمييز بدقة بين مواطني الدول المختلفة. وكانت الهوية الدينية هي الهوية المكتسبة البارزة التي يمكن التمييز بها بين فئات الناس[٢]. وكان يسهل على جواسيس الجماعات المعادية للإسلام والمسلمين تقمص الشخصية الإسلامية والخروج منها بسهولة، فكان لابد من وضع حد لهذا.

والهوية المميزة لمجموعة محددة من الناس تستوجب حقوقا وتستوجب واجبات، ويمكن للإنسان إساءة استخدامها كما هو بالنسبة للمواطنة. والإسلام كأي نظام آخر لا يسمح لأحد بالعبث بالنظام أو بسوء استغلاله. ومثال سوء الاستغلال ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾[٣] فقد كان بعض اليهود يتظاهرون بالإسلام لإغواء المؤمنين ولبث الفتنة بينهم.

---

(١) البخاري: الجهاد.

(٢) لقد عرف الإسلام في المدينة الدولة الدستورية متعددة القوميات والديانات، ولكنها ليست في صورتها الراهنة المحددة.

(٣) سورة آل عمران: ٧٢.

وقد يضاف إلى ذلك أن الإسلام هو النسخة الأحدث بل الأخيرة من الرسائل السماوية وانتقال اليهودي أو المسيحي إلى الإسلام تطور. وأما تحول المسلم إلي اليهودية أو المسيحية فهو نكوص إلى الوراء.

ومن زاوية أخرى فإن فقهاء المسلمين اختلفوا في تطبيق هذا النص. فمال بعضهم إلى أن هذا النص للتهديد والوعيد تخويفا أكثر منه للتطبيق. واستدلوا بأدلة منها الاختلاف في حكم المرأة المرتدة مثلا،[١] ومنها الاختلاف على مدة الاستتابة رغم الاتفاق على ضرورة الاستتابة. فقد قال البعض بأنها تمتد إلى نهاية العمر لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾[٢] وكذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "إنما الأعمال بخواتيمها"[٣]. ولقوله أيضا: "إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغَرْغِرْ."[٤] وجاء في الحديث الشريف "لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثٍ: ...رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُصَلَّبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ، أي يشترط هذا الحديث إضافة إلى الردة أن يحارب الله ورسوله[٥].

---

(١) الترمذي: الحدود.

(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

(٣) صحيح البخاري: الرقاق وانظر إسماعيل ص ٧١-٧٣.

(٤) أحمد: سند المكثرين من الصحابة.

(٥) النسائي: تحريم الدم.

الخلاصة

هناك حقائق عامة ينبغي للإنسان معرفتها عن الإسلام قبل أن يكون مؤهلا لمناقشة مكوناته العقدية والتشريعية، ومن هذه:

أولا- الإسلام وحدة كاملة مترابطة الأجزاء، تشمل القواعد اللازمة لتعامل المخلوقات مع خالقهم، وللتعامل الأمثل بين المخلوقات. والحياة الدنيا ليست سوى مزرعة للحياة في الآخرة. وما نزرعه في الدنيا نحصد منه شيئا يسيرا في الدنيا، فالعبرة بما نحصده في الحياة الآخرة. والإخلال في تطبيق أي من القواعد التي وردت فيها نصوص صريحة تؤثر سلبا على مصير المسلم في الحياة الأبدية.

ثانيا - الإسلام بمعناه العام الذي يعني التسليم لله الواحد في جميع شؤون الحياة جاء به آدم، ودعت إليه الرسل من بعده، ثم دعا إليه محمد، خاتم الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام جميعا. وقد أمر الله بالدعوة إلى هذه الرسالة الأخيرة التي تتسق مع ظروف العيش في هذه الدنيا إلى يوم القيامة. فلا ينبغي للمسلمين احتكارها لأنفسهم فهي التي تحقق السعادة الشاملة في الحياة المؤقتة والأبدية للجن والإنس جميعا إلى يوم القيامة، ولكن ليس لهم أن يجبروا أحدا عليها. **فلا إكراه في الدين في الدنيا، دار الاختبار**.

ثالثا - يراعي الإسلام حقوق مختلف الفئات البشرية: الأغلبية والأقلية داخل إطار الوحدة السياسية الواحدة، ولكن بنسب متفاوتة تليق بكل فئة. فيمنح الأغلبية حقوقا في الشؤون العامة التي يتعذر فيها التعدد لا يمنحها للأقلية. وأما في الشؤون الفردية، مثل العبادات والحقوق المدنية فإن الإسلام يمنح الأقلية حقوقها المناسبة في ظل المبادئ العامة للدستور الذي تقره الأغلبية.

رابعا – جعل الله التعاون بين الناس غريزة فطرية، وحث على التعاون لتحقيق السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة. وحتى في حالة رفض

البعض التعاون لتحقيق السعادة الأبدية بعدم قبول الإسلام دينا فإنه يحث المسلمين على التعاون معهم لتحقيق السعادة في الحياة المؤقتة على الأقل. ولهذا يشجع الإسلام على التعاون البناء في الأمور المشتركة والاستفادة من الحوار لتنمية هذا التعاون.

خامسا – لقد كثرت التهم التي تلصق الإرهاب السلبي أو الأعمال التي تثير الرعب بالإسلام، ولكن الإسلام يرى أن هناك اختلافا بين "الإرهاب" الترجمة الشائعة لكلمة terrorism وبين كلمة "الرعب" المطابقة للكلمة الأجنبية. ومع هذا فإن الملاحظ أن هناك نوعين من الاستعمال لهما:

١ – إرهاب وإرعاب عدواني يحرمه الإسلام تحريما باتا ويحدد له عقوبات رادعة. ويندرج فيه **من يبدأ** باستخدام "الإرهاب" أو الإرعاب ضد الآخرين **ومن يساعده** في ذلك، ومن يرفض الحلول المنصفة من الأطراف المتقاتلة.

٢ – إرهاب وإرعاب وقائي ودفاعي يستخدمه المعتدى عليه أو المظلوم، ويجعله الإسلام ضروريا بقيود وبقدر الحاجة، ويشجع عليه لدفع الاعتداء، ويندرج فيه كل جهد يسعى إلى رفع الظلم عن المظلومين.

وبمراجعة الواقع ومواثيق هيئة الأمم المتحدة يتضح أنهما يلتقيان مع الإسلام في هذا التقسيم الواقعي. وهذا يقتضي أن لا تتوانى الشعوب في الاستعداد لاستخدام "الإرهاب " أو الإرعاب الدفاعي لأن "الإرهاب" أو الإرعاب العدواني واقع لا محالة بحكم الصراع الطبيعي بين الخير والشر في هذه الحياة المؤقتة. ولا يقتصر الإرهاب أو الإرعاب على استعمال الأسلحة ولكن استعمال التصويت مع الظالم واستعمال حق الفيتو ضد المظلوم. والإرهاب النوعي أو غير المدمر فورا كالحصار الاقتصادي وإثارة الفتن الداخلية والغزو الثقافي المفسد للقيم المحلية

الصالحة قد يؤدي إلى موت الضحية موتا بطيئا وبعد عذاب طويل، وربما يجره إلى الحرمان من السعادة في الحياة الأبدية.

وقد يثير البعض تساؤلات حول بعض التشريعات الإسلامية الثابتة فينسون أمرين:

١ – أن المسلم إذا ثبت لديه أن هذه التشريعات هي من عند الله فإنه لابد أن يؤمن بأنها أفضل من أي تشريع قد يتوصل إليه الإنسان بمحض اجتهاده، وذلك لأن الله هو خالق الناس وأعلم بما يصلح لهم وبما يصلحهم. وقد أثبتت بعض التجارب البشرية في عصر النهضة الغربية أن كثيرا من التشريعات الإسلامية أكثر صلاحا ومراعاة لحقوق الإنسان وأقدر على تحقيق التوازن الأمثل بين الحقوق المتعددة والمتعارضة، إذا عملنا بها.

٢ – أن العلم البشري قاصر لقصور وسائله في الحصول على المعرفة، فينبغي أن لا يتجرأ الإنسان على مناقشة ما شرعه الله، خالقهم وخالق كل شيء.

نعم، يمكن للبشر بما منحهم الله من الفطرة السليمة والمعرفة المكتسبة أن يدركوا بعض أسرار التشريعات الربانية، ولكن ليس لهم الادعاء بأنهم مؤهلون لمعرفة حكمة التشريعات الربانية كلها أو معرفتها معرفة تامة.

ولعل من أبرز الأمثلة على سمو التشريعات الربانية على الاجتهادات البشرية في التشريع ما نلمسه عند موازنة مكانة المرأة في الإسلام ومكانتها في التشريعات البشرية. ففي الوقت الذي جعل الإسلام المرأة مساوية للرجل في الأهمية في كثير من الأمور قبل أربعة عشر قرنا، فإن التشريعات البشرية لم تمنحها- بعدُ - كثيرا من حقوقها الأساسية إلا في القرن الماضي. كما منحها الإسلام حقوقا لم تحصل عليها بعدُ مثل إعفائها من المسؤولية المالية تجاه الأسرة.

وقد يعترض البعض على الحكومات الإسلامية تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية متجاهلين بعض الحقائق، ومنها:

١ – إذا اختار الشعب في دولة محددة أو أغلبيتهم قوانين معينة لتحكم العلاقة بينهم، وبينهم وبين الآخرين، فإنه حتى في العرف الديموقراطي العلماني الذي يحتج به المعارضون يقتضي أن تنفذ الحكومة إرادتها.

٢ – تؤكد مواثيق الأمم المتحدة على أن لكل شعب حريته وحق تقرير مصيره، ولهذا فإن الاعتراض على إرادة هذا الشعب يعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة.

٣ – هناك فرق بين أن يختار الشعب أو أغلبيته نظاما محددا يرى أنه الأصلح له، وإن كان في نظر الآخرين ليس عادلا وبين أن تطبق الحكومة المحلية هذه القوانين بطريقة غير عادلة أو أن تفرض الأقلية أحكاما غير عادلة بالنسبة للأغلبية، أو أن تسعى دولة إلى فرضها على الشعوب الأخرى.

٤ – لو تخلصنا من تحيزاتنا الشخصية ثم تأملنا في التشريعات الإسلامية في ظل الواقع المعاش لاتضح لنا أنها طبيعية وليست غريبة كما تبدو لأول وهلة.

قائمة المراجع بالعربية

- القرآن الكريم.
- الكتاب المقدس،: كتب العهد القديم والعهد الجديد (دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط ١٩٦٤.
- ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٣٩٩).
- ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم، لسان العرب (بيروت: دار صادر ١٩٩٠).
- أبو يوسف، يعقوب ابن إبراهيم، **كتاب الخراج** (القاهرة:ـ ـ).
- أسد، محمد منهاج الإسلام في الحكم، ترجمة منصور محمد ماضي (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٥٧).
- إسماعيل، سعيد، كشف الغيوم عن القضاء والقدر (المدينة المنورة: المؤلف ١٤١٧).
- البستاني، بطرس، محيط المحيط (--------).
- باحارث، عدنان حسن صالح، مسؤولية الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة (جدة: دار المجتمع للنشر والتوزيع ١٤١٠).
- بن حميد، صالح عبد الله، تلبيس مردود (مكة المكرمة: مكتبة المنارة ١٤١٢).
- الجادر، عادل حامد، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ١٩٧٦).
- الحراني، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ١٤٠٤ (الرياض: مكتبة المعارف ١٤٠٤).
- حميد الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (بيروت: --- ١٩٦٩).
- الحنفي، زين الدين ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ط٢ (بيروت: دار المعرفة ---)
- دار المشرق، المنجد في اللغة (بيروت: دار المشرق ١٩٩٦).
- الدواليبي، محمد معروف، حقوق الإنسان ودعوة الإسلام إلى العناية بها. (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي ---).
- دوروين، كارل فان، ترجمة محمد مأمون نجا، التجربة الدستورية الكبرى في الولايات المتحدة (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٤٨).
- رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي، بيان مكة المكرمة (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي ١٤٢٢/٢٠٠٢).

- رابطة العالم الإسلامي، ندوات علمية في الرياض، والفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي في جنيف، والمجلس الأروبي في ستراسبورغ حول الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي ـــ).
- الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (هيرندن: فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٤٠١هـ
- زقزوق، محمود حمدي، مشرف ومقدم، حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية ١٤٢٣).
- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق، المهذب في فقه الإمام الشافعي، بيروت: دار الفكر---).
- الصاوي، صلاح، تهافت العالمانية في مناظرة نقابة المهندسين بالإسكندرية (القاهرة: الآفاق الدولية للإعلام ١٤١٣).
- صيني، سعيد إسماعيل، حقيقة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢٠).
- صيني، سعيد إسماعيل، الإسلام والحوار بين الحضارات بحث مقدم في ندوة "الحوار بين الحضارات من أجل التعايش"
- المنعقد في دمشق بين الفترة بين ١٨-٢٠/٥/٢٠٠٢ م .
- صيني، سعيد إسماعيل، الإسلام والتنشئة السياسية والوقاية من العنف والتطرف، بحث مقدم للمؤتمر الثاني حول دور العلوم الاجتماعية والصحية في تنمية المجتمع المنعقد في الكويت بين ١٨-٢٠ سبتمبر ٢٠٠٣.
- صيني، الخطاب الإسلامي بين الخطاب الإسلامي بين الرفض والتسليم، مقدم للمؤتمر السنوي الثامن لرابطة العالم الإسلامي المنعقد في الفترة بين ٥-٧ ذي الحجة ١٤٢٨ للهجرة.
- صيني، سعيد إسماعيل، الإنسان والقضاء والقدر، في مجلة الحكمة العدد: ٣٣، جمادى الثاني ١٤٢٧هـ ص ٤٢٣-٤٥٦.
- صيني، سعيد إسماعيل، حرية التعبير والإلحاد والانحلال، مقدم لمؤتمر الإعلام المعاصر بين حرية التعبير والإساءة إلى الدين، المنعقد في صنعاء بين ١٢-١٤صفر١٤٣٠ للهجرة.
- صيني، سعيد إسماعيل، الأمن الفكري الأمن الفكري والأنظمة مقدم إلى المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات المنعقد في الرياض بين ٢٣ـ ٢٥

جمادى الأولى ١٤٣٠ هـ.

- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، حقوق المرأة في الإسلام (مكة: رابطة العالم الإسلامي ـــــ).
- عرفة، محمد عبد الله بن سليمان، حقوق المرأة في الإسلام (القاهرة: مطبعة المدني ١٣٩٨).
- العقاد، عباس محمود، عبقرية عمر (القاهرة: دار الهلال ـــ).
- العناني، حنان عبد الحميد، تربية الطفل في الإسلام (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ١٤٢١).
- العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدعوة الإسلامية ط٧ (القاهرة: دار الشروق ١٩٨٩). ط١ ١٩٧٥.
- القاسم، عبد الرحمن عبد العزيز، الإسلام وتقنين الأحكام (المؤلف ١٣٩٧).
- القاضي، أحمد بن عبد الرحمن، الحوار مع أتباع الأديان الأخرى (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي ١٤٢٣هـ).
- محيسن، محمد محمد محمد سالم، حقوق الإنسان في الإسلام (المؤلف ١٤١٢هـ).
- المساري، محمد العربي، الاعتذار عن الماضي كصيغة لتوطيد التعايش والحوار، مقدم في الندوة الدولية بعنوان "الحوار بين الحضارات من أجل التعايش" المنعقد في دمشق في الفترة بين ١٨-٢٠ ما يو ٢٠٠٠ بإشراف منظمة إيسيسكو ووزارة التربية السورية.
- مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٤).
- المقدسي، عبد الله بن قدامة أبو محمد، الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل (بيروت: المكتب الاسلامي ---).
- الميداني، عبد الرحمن حبنكة، أجوبة الأسئلة التشكيكية الموجهة من قبل إحدى المؤسسات التبشيرية العاملة تحت تنظيم الآباء البيض (مكة المكرمة: مكتبة المنارة ١٤١٢).
- الناصر، محمد حامد، خولة عبد القادر درويش، تربية الأطفال في رحاب الإسلام في البيت والروضة (جدة: مكتبة السوادي للتوزيع ١٤١٥هـ).
- هارون، عبد السلام، تهذيب سيرة ابن هشام ط٥ (الكويت: دار البحوث العلمية ١٩٧٧).

قائمة المراجع الأجنبية

- The Arab American News 26 January 1996.
- Bulletin, Burue of Justice Statatistics, Department of Justice, USA, Feb 1996.
- Ismaeel, Saeed, Fate: Al-Qada Wal Qadar, Toronto, Canada: Al-Attique Publishers, Inc. 2000.
- Jeffries, N., Palestine: The Reality, London: Longmans 1988.
- Naik, Zakir abdul Karim, Answers to Non-Muslims Commonm Questions about Islam, Islamic Research Foundation wwwirf.net.
- Shanker, Thom and David E. Sanger, White House Wants to Bury Pact Banning Tests of Nuclear Arms, New York Times July 7, 2001.
- Sieny, Saeed I., Creation of Man and Fate, a paper presented to the Conference on Cultures and Philosophies at St. Petersburg, S. S. U. between 7-12 September 2002.
- Sieny, Saeed I., Muslim and non-Muslim Relations, Medina: Darul Fajr Bookstore 2005.